مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث 2020، 8(4)، 36-01

أثر الشمول المالي على أداء المصارف التقليدية المدرجة ببورصة فلسطين باستخدام نموذج CAMELS

The Impact of Financial Inclusion on The Performance of Traditional Banks An Analytical Study on Conventional Banks Listed on The Palestine Stock Exchange Using the CAMELS Model.

محمود الحاج يوسف[1*]

Mahmoud Haj Yousef [1*]

[1] قسم العلوم الإدارية والمالية, الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا, خان يونس، فلسطين.

[1]Department of Administrative and Financial Sciences, University College of Science and Technology, Khan Yunis, Palestine.

تاريخ الإستلام:2020/06/25 تاريخ القبول: 2020/07/15 تاريخ النشر: 2020/12/01

المستخلص: هدف البحث للتعرف على أثر الشمول المالي على أداء المصارف التقليدية, وفق دراسة تحليلية استخدمت نموذج CAMELS الأمريكي للأعوام (2011-2014-2017), إذ شمل مجتمع البحث المصارف التقليدية المدرجة في بورصة فلسطين, وتم اجراء مسح شامل لكافة مفردات مجتمع وعينة البحث، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي, مستخدماً التحليل المالي ونموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد. **وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:** أن المصارف التقليدية تقدم أداء يتراوح بين قوي ومرضي في ظل شمول مالي نامي في فلسطين, حيث سجلت المتغيرات تصنيف قوي ومرضي لكفاية رأس مال يتراوح بين(31-13.8%) وجودة الأصول بين(6.4-1.9%) وجودة العوائد(1.7-0.8%) والحساسية(9.9-2.5%), بينما جودة الإدارة متعادلة الأداء تتراوح بين (34.8-25.7%), وبين الخطير والقوي جاءت السيولة (66.2-49.7%). هذا ويوجد أثر ذو دلالة احصائية للشمول المالي على أداء المصارف التقليدية فيما نسبته 41.5%, وعلى المتغيرات التابعة بنسبة تأثير: (38.3% لكفاية رأس المال, 58.3% للأصول, 55.8% للإدارة, 33.2% للعوائد, 77.9% للسيولة, 87.5% للحساسية لمخاطر السوق), ويوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغيرات الشمول المالي المستقلة:(البالغين الذين يمتلكون حسابات رسمية, عدد أجهزة الصراف) على أداء المصارف التقليدية في حين لا يوجد تأثير لـ:(الادخار, الاقتراض, عدد الفروع). ويوصي البحث: باستحداث منتجات مالية تناسب الفئات المقصاة وبما يتوافق مع متطلبات الشريعة وفق فكر الرواد المؤسسين, وعلى السلطات النقدية اتخاذ اجراءات تصحيحية لتقوية مركز السيولة لدى البنك الوطني وبنك القدس, وعلى الإدارة المصرفية لبنك القدس والاستثمار الفلسطيني اتخاذ اجراءات تصحيحية للنظر في تضخم المصاريف الإدارية, وأخيراً ضرورة اعتماد نموذج CAMELSلدى السلطات النقدية في تقييم أداء المصارف, والأفصاح عن نتائجه في التقارير السنوية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي, المؤسسة المصرفية, المصارف التقليدية, CAMELS.

Abstract: This study aimed at identifying the impact of the financial inclusion on the performance of conventional banks according to an analytical study using the American Banking Evaluation System (CAMELS) model during the period (2011-2014-2017). The study population included the conventional banks listed in Palestine stock exchange, and it was a comprehensive survey of all the study population. To achieve the objectives of the study, the researcher followed a descriptive analytical approach using

*ايميل الباحث الرئيسي: mahmoudsy1@gmail.com

the financial analysis and the multiple linear regression analysis. Moreover, the study concluded a number of findings, the most important are: The conventional banks provide a performance ranges between strong and satisfactory in light of growing financial inclusion in Palestine, where capital adequacy (13.8-31%), assets quality (1.9-6.4%), returns (0.8-1.7%) and sensitivity (2.5-9.9%) record strong and satisfactory rating, while the management quality (25.7-34.8%) is equivalent to performance and between serious and strong is the liquidity (49.7-66.2%). In addition, there is a statistical impact for the financial inclusion on the performance of conventional banks ratio of 41.5% and on the sub variables with the impact ratio: (capital adequacy 38.3%, assets 58.3%, management 55.8%, earning 33.2%, liquidity 77.9% and sensitivity to market risks 87.5%). Moreover, there is a statistical impact for the independent variables of the financial inclusion, adults having official accounts and the number of ATMs, on the conventional banks. While there is no impact for the savings, borrowings and the number of branches. Furthermore, the study recommended developing financial products suitable for the excluded groups according to Islamic law according to the pioneering funders' thoughts. Moreover, the monetary authorities should intervene to take corrective monitoring procedures to strengthen the liquidity position of the National Bank and Bank of Palestine. Additionally, the banking administrative of Al-Quds Bank and the Palestine Investment should take correct administrative procedures to consider the inflation of administrative expenses. Finally, there is a need to adopt the (CAMELS) model by the monetary authorities to assess the performance of banks and disclosing the results in its annual reports.

Keywords: Financial Inclusion. Banking Corporation. Conventional Banks. CAMELS.

المقدمة:

في ظل المنعطفات المتلاحقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي مؤخراً وحالات عدم الإستقرار المصاحبة للأزمات المالية كأزمة الرهن العقاري 2008, والإضطرابات السياسية كحروب وثورات دول الشرق الاوسط, بالاضافة إلى ارتفاع مستويات الفقر عالمياً وأثارها الإجتماعية, ومؤخراً التهديدات الصحية كتفشي جائحة فيروس كورونا COVID-19, أسهمت جميعها في تزايد المخاوف من تفاقم الأزمات التي تهدد بعودة أداء الاقتصاد العالمي الهش لحالة الركود الاقتصادي. ومما لا شك فيه ان الجهاز المصرفي يعد المحرك الرئيس للتنمية الإقتصادية؛ لذا لا يمكن لأي نظام اقتصادي سواء أكان هذا النظام رأسمالياً أم اشتراكياً أو إسلامياً أن ينمو ويتطور دون وجود جهاز مصرفي داعم وفعال، وذلك نظراً لدور الوساطة بين وحدات الفائض والوحدات طالبة التمويل، مما يشكل رافعة للنشاط الاقتصادي تعمل على زيادة كفاءته وتسريع نموه.

ويعتبر الجهاز المصرفي في الأراضي الفلسطينية وليد تطور تاريخي اتسم في البداية بالضعف والتشوه في هيكلة ونشاطه نتيجة الظروف السياسية المحيطة، إلا أن الضرورة الملحة دعت لوجود جهاز مصرفي قوي قادر على أداء دوره بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الفلسطيني وعجلة التنمية، حيث قامت سلطة النقد الفلسطينية بإعادة بناء نظامها المصرفي, فعلى الرغم من التحديات والمتمثلة في البيئة عالية المخاطر وفق القيود والمعيقات التي يضعها الاحتلال وجمود الأفق السياسي, إلا أن سلطة النقد الفلسطينية واصلت مسيرة انجازاتها والتي انعكست في أداء المصارف العاملة في فلسطين واستقرارها, وتحقيق مؤشرات مالية إيجابية، فتحسنت مستويات السيولة بشكل ملموس, بالتزامن مع تعزيز ثقة الجمهور حيث نمت المحفظة الائتمانية وتحسنت جودتها في ظل سلامة وانضباط هذا الجهاز وفقاً لأعلى المعايير المصرفية العالمية.(سلطة النقد,2019).

وعلى التوازي ظهرت مؤخراً قضية الشمول المالي كأهم القضايا المعاصرة والمعقدة على طاولة كافة المنظمات الدولية المعنية لأهدافها الاجتماعية والإقتصادية والسياسية, وكأولوية على جدول أعمال دول العالم نحو إدماج كافة الفئات

المهمشة والمستبعدة مالياً في حظيرة المالية الرسمية, فكانت دولة فلسطين من أوائل الدول العربية التي عملت على إنشاء إستراتيجية وطنية للشمول المالي(2018-2025م), وفقاً للمعايير والممارسات الدولية الفضلى, والتي تهدف إلى زيادة نسب الشمول المالي للأفراد البالغين لـ 50% كحد أدنى بنهاية 2025م(سلطة النقد وهيئة سوق المال,2017), والذي قد يؤدي بدوره إلى تكوين رافعة نحو مواجهة الأزمات المصرفية بأداء مصرفي مستقر ومتنامي, نعمل على قياسه وتقييمه في ضوء مؤشر CAMELS الأمريكي المستنبط من روح مبادئ ومقررات (بازل1), والذي يعمل على تقييم وتصنيف أداء المصارف بداية بالرتبة (1) للأداء القوي وحتى (5) للأداء الخطير جداً وفق المدى والتقييم التالي:(1-1.4)قوي-(1.6-2.4)مرضي-(2.6-3.4)متعادل-(3.6-4.4) هامشي خطر-(4.6-5) خطير جداً (Boateng, 2019), كأدة إنذار مبكر وحفظاً للسلامة المصرفية, معبراً عن كافة مؤشرات الحيطة والحذر بإسلوب قياسي رقمي, شاملاً ستة أبعاد: (C) كفاية رأس المال-(A)جودة الأصول- (M)جودة الإدارة– (E)جودة العوائد- (L)جودة السيولة- (S)الحساسية لمخاطر السوق(طالب,المشهداني,2001).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تعد البيئة المصرفية من أكثر بيئات الأعمال تعقيداً وديناميكية، والتي تتعرض لموجات متلاحقة من الأزمات المتسارعة؛ مما أدى إلى تزايد الحاجة للتوجه نحو الشمولية وصولاً إلى كافة فئات المجتمع، وإدماجها في نطاق النظام المالي الرسمي وفق خدمات مصرفية ذات جودة وشفافية وتكلفة مناسبة.

وتنطلق مشكلة البحث من المستويات المنخفظة جداً التي تسجلها دول المنطقة العربية –باستثناء دول الخليج- على سلم الشمول المالي عالمياً وفق مؤشر قاعدة بيانات البنك الدولي Global Findexوبما يقل بـ 50% عن الدول النامية الأخرى للبالغين الذين يمتلكون حسابات رسمية والتي بلغت نسبتها 18% لمن هم فوق 15 سنة من إجمالي تعداد سكان المنطقة (اتحاد المصارف العربية,2017).

وعلى الرغم أن قضية الشمول المالي تعد من أهم القضايا المالية المعاصرة والتي برزت بداية الألفية الجديدة على نطاق المنظمات الدولية والحكومات المحلية إلا أن غالبية أدبيات الباحثين أسهبت في تحليل أبعاد الشمول المالي وقياس مؤشراته على جانب الطلب للفئات المقصاه مالياً, مثل دراسات: البنك الدولي Global Findex(2012,2014,2018) - ومجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي FIDWG (2011) التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي- ودراسة عبدالله وآخرون2016) -(2014)Cámara & Tuesta في تحليل أبعاد الشمول المالي, ودراسات:- Sarma(2008,2012) Chakrabarty(2012 -Amidzic et al.(2014) - Mehrotra et al.(2009) (Korynski,Pytkowska (2016)- في قياس مؤشرات الشمول المالي, في حين أنه لم يولى جانب العرض من الشمول المالي وفي مقدمته المؤسسات المصرفية الإهتمام الكافي في التحليل والدراسة إلا بشكل محدود وبنتائج متباينة كدراسة (-Shihadeh(2020- Ikram & Lohdi(2015) Musau, Muathe & Mwangi(2018), هذا ومع ندرتها على مستوى مجتمع دولة فلسطين بشكل خاص -على حد علم الباحث- جاءت هذه الدراسة للمساهمة في سد الفجوة البحثية وفق منهجية تحليلية تختبر صحة فرضياتها بالاعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد ليناسب تعدد المتغيرات المستقلة والتابعة, وباستخدام نموذج CAMELS الأمريكي لتقييم أداء المصارف من حيث كفاية رأس المال وجودة كل من الأصول والإدارة والعوائد والسيولة المصرفية والحساسية لمخاطر السوق, وصولاً لكون الشمول المالي رافعه لنمو أداء المصارف, أم علاوة في المخاطر؟

وعليه تتحدد الفجوة البحثية لمشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

هل يوجد أثر للشمول المالي على أداء المصارف التقليدية باستخدام نموذج (CAMELS) الأمريكي؟

ومن السؤال الرئيس يتفرع السؤال الفرعي التالي:

هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي على كفاية رأس مال المصارف التقليدية, وجودة أصولها, وجودة إدارتها, وجودة عوائدها, وجودة السيولة لديها, وحساسيتها لمخاطر السوق ؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة، فقد تم صياغة الفرضيات كالتالي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي على أداء المصارف التقليدية.

الفرضيات الفرعية:

1. لا يوجد أثر للشمول المالي على كفاية رأس مال المصارف التقليدية.
2. لا يوجد أثر للشمول المالي على جودة أصول المصارف التقليدية.
3. لا يوجد أثر للشمول المالي على جودة إدارة المصارف التقليدية.
4. لا يوجد أثر للشمول المالي على جودة عوائد المصارف التقليدية.
5. لا يوجد أثر للشمول المالي على جودة سيولة المصارف التقليدية.
6. لا يوجد أثر للشمول المالي على حساسية المصارف التقليدية لمخاطر السوق.

متغيرات الدراسة:

انطلاقاً من عنوان البحث حددت المتغيرات كما في الجدول (1):

الجدول (1): متغيرات الدراسة

المتغير المستقل **الشمول المالي في فلسطين** ومتغيراته الفرعية تشمل التغير في:	المتغير التابع **أداء المصارف وفق CAMELS** ومتغيراته الفرعية تشمل:
1. نسبة امتلاك البالغين (+15عام) لحسابات مصرفية. 2. عدد فروع المصارف. 3. عدد أجهزة الصراف الآلي. 4. نسبة الادخار في مؤسسة مالية رسمية 5. نسبة الإقتراض من مؤسسة رسمية.	1. كفاية رأس مال المصرف. 2. جودة الأصول المصرفية. 3. جودة الإدارة المصرفية. 4. جودة العوائد المصرفية. 5. جودة السيولة المصرفية. 6.الحساسية لمخاطر السوق.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التحقق من الأثر الناتج عن تطبيق الشمول المالي على أداء المصارف التقليدية باستخدام مؤشر مالي مصرفي دولي (CAMELS) والذي يشمل تقييم ست مؤشرات فرعية: (كفاية رأس المال- جودة الأصول- جودة العوائد - جودة السيولة- جودة الإدارة- الحساسية) لتقييم الأداء في ظل تغير مستويات الشمول المالي، عملاً على إيجاد أدلة علمية تساهم في تشجيع القطاع المصرفي على تبني سياسات الشمول المالي ودعم مستوياتها في توفير احتياجات الفئات المقصاة مالياً ودفع عجلة التنمية, وبما يدعم استقرار ونمو الأداء المصرفي, ونسعى لتحقيق أهداف الدراسة من خلال التعريف بـ:

- الإطار النظري لقضية الشمول المالي التي تبنتها المنظمات الدولية.
- الإطار النظري لواقع الصيرفة التقليدية, ومهامها الوظيفية.
- الإطار النظري لنموذج CAMELS في تقييم أداء المصارف.
- تطبيق نموذج CAMELSفي تقييم أداء البنوك التقليدية عينة البحث, وتحليل أثر مستويات الشمول المالي على السلامة الكلية للمصارف.

أهمية الدراسة:

أمست قضية الشمول المالي شاغلاً متزايد الأهمية لحكومات الدول في جميع أنحاء العالم, فبرزت أدبيات على نطاق واسع لدراسة محدداته وقياس أثاره، مما دفع الحكومات لتبني تعزيز الاشتمال المالي كأولوية قصوى, فعلى سبيل المثال، نجد أن تقرير البنك الدولي عن التنمية المالية العالمية 2014م كُرس للشمول المالي، وان أكثر من ثلثي المنظمات الدولية كلفت لتشجيع الإدماج المالي، وحددت أكثر من 50 دولة أهدافاً واستراتيجيات رسمية للشمول المالي, وتكلل ذلك بإعلان رئيس مجموعة البنك الدولي السيد كيم جيم عن هدف الوصول المالي الشامل في عام 2020 (Ben Naceur et al 2015,).

وعلاوة على أن النظام المصرفي طرف أساس في تعزيز الشمول المالي كأهم القضايا المالية المعاصرة, فأن أهمية هذه الدراسة تنبع من التحقق في أداء المصارف وفق أفضل أدبيات التقييم العالمية وتحليلها على مدى سلسلة زمنية ممتدة للوقوف على أثر الشمول المالي في إيجاد قطاع مصرفي قوي يتسم بسلامة المركز المالي والقادر على إمداد القطاعات التجارية منها والصناعية بالتمويل اللازم للنهوض بها واستدامتها.

ولعل حصول بنك فلسطين على جائزة أفضل بنك في العالم في مجال الشمول المالي لعام 2016م, في سابقة هي الأولى على مستوى الوطن العربي الذي تنال فيه مؤسسة مصرفية عربية هذه الجائزة التي تمنحها مجلة The Banker Awards(بنك فلسطين, 2017), وجائزة مجلة المال العالميةEMEA Finance كأفضل بنك في الشرق الأوسط في الشمول المالي للعامين2015 (بنك فلسطين, 2016) و 2018 (بنك فلسطين,2018), وجائزة البنك الأفضل في مجال الشمول المالي لعام 2017 ضمن تصنيف اتحاد المصارف العربية (بنك فلسطين, 2017), **لتعتبر ذات أهمية للدراسة والتحليل من عدة جوانب أبرزها:**

أهمية البحث من الناحية النظرية (العلمية):

- إخضاع تجربة تطبيق الشمول المالي في فلسطين للبحث ودراسة مدى تأثيرها على استقرار أداء المصارف وفق منهج علمي مدروس.
- الفترة الزمنية الخاضعة للدراسة والبحث حديثة ومتجددة في ظل الأزمات المالية المفاجئة, وتواكب التحديات المحلية والعربية.

أهمية البحث من الناحية التطبيقية (العملية):

- تعريف البنوك وإداراتها بآلية تطبيق نموذج CAMELS لتقييم الأداء وقوفاً على نقاط القوة والضعف, ورفد المكتبة العربية بدراسات تطبيقية.
- إجراء تحليل مالي للخروج بأدلة علمية تدعم تحقيق أهداف الشمول المالي في ظل أداء مصرفي قوي.

حدود الدراسة:

الحد الموضوعي: تقييم الأداء المالي لجانب العرض في إنفاذ الشمول المالي والمتمثل في المصارف التقليدية موضوع عينة الدراسة وفق نموذج (CAMELS) الأمريكي بمؤشراته الستة.

الحد المكاني: دولة فلسطين من حيث مستويات الشمول المالي والمصارف التقليدية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية.

الحد الزماني: تتبين الدراسة أثر الشمول المالي على أداء المصارف عينة الدارسة في الأعوام (2011- 2014-2017م), وذلك تزامناً مع بيانات الشمول المالي لفلسطين الورادة ضمن قاعدة Global Findex.

الدراسات السابقة:

مع وفرة الأدبيات المنشورة في مجال الشمول المالي على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية والمؤتمرات والمجالات العلمية والرسائل الأكاديمية, إلا أن الباحث وجد صعوبة في التنقيب عن الدرسات التي تبحث في العلاقة بين الشمول المالي وأداء المصارف, نظراً لندرتها وتركيز اهتمام الجهات المعنية بدراسة سبل تعزيز الشمول المالي وأثره على الفئات المستفيدة, وعليه يرى الباحث أن الشمول المالي لن يتحقق إلا بإكتمال دائرة الأهداف مابين جانبي الطلب والعرض على حد سواء.

دراسة (Shihadeh, 2020) تهدف إلى دراسة العلاقة بين عوامل الشمول المالي وأداء ومخاطر البنوك ل271 مصرف من مصارف 24 دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعامي 2011-2014م, من خلال مؤشرات الأداء: (ROE)&(ROA), ومؤشرات المخاطر: عدد القروض المتعثرة والغير جيدة كنسبة مئوية لعدد القروض الإجمالي, وفق للمنهج التحليلي التجريبي, وقد توصلت الدراسة إلى أن تعزيز مستوى الشمول المالي يمكن أن يدعم أداء البنوك, والاستفادة في الحد من مخاطرها, اما بخصوص الانحدار الأساسي المستخدم للتحقق في أداء البنوك الذي يقاس بـ ROA و ROE يشير التحليل إلى أن الاختراق المصرفي يؤثر بشكل كبير على ROE. على الرغم من عدم وجود علاقة كبيرة بين الاختراق المصرفي وROA، والعلاقة لا تزال إيجابية. وتوصي الدراسة للبحوث المستقبلية بأن تعمل على التحقق في أدوات الشمول المالي لاستكشاف علاقة الشمول مع أداء البنوك ومخاطرها في البلدان النامية, بالإضافة إلي تحليل خصائص وتأثير الشمول المالي على أداء البنك ومخاطره في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

دراسة (Shihadeh & Liu, 2019) تهدف الدراسة لتقديم دليلاً عالمياً من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على ان تعزيز الاشتمال المالي سينعكس إيجاباً على أداء البنك ومخاطره. ومدى امكانية وضع جدول أعمال من قبل واضعي السياسات بالتعاون مع المصارف لتعزيز الاشتمال المالي بما يتماشى مع هدف البنك. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التجريبي من خلال الدراسات الوصفية والتجريبية للبيانات الإحصائية المتاحة لعامي 2011 و2014م. وأشارت النتائج إلى أن تأثير الاشتمال المالي واضح على مخاطر البنك من أداء البنك، خاصه واننا نأخذ مؤشر الاشتمال المالي الوطني. ولذلك، يمكن للمصارف أن تستثمر المزيد في قنواتها وأدواتها لتقديم الخدمات المالية, ولذلك، أوصت بمزيد من الدراسات المتعلقة بالمناطق وربط أداء البنك بمستوي المنطقة فيما يتعلق بالاشتمال المالي, لتعكس العلاقة بين جانبي الطلب والعرض من الاشتمال المالي.

دراسة (Vitenu-Sackey &Li, 2019) تهدف هذه الدراسة تقييم أثر الاشتمال المالي على أداء المصارف في منطقة غرب أفريقيا وإستكشاف الصلة القائمة بينها من الفترة 2004-2015م. باستخدام منهجية نموذج التحليل القياسي ومنهجيه التكامل المختلط. وجاءت أهم النتائج بأن الاشتمال المالي له أثر إيجابي على أداء المصارف مع نتائج مغربه تبين أن الاشتمال المالي يزيد من أداء المصارف في البلدان المنخفضة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المنطقة, وان عدد المصارف التجارية وفروع المصارف, وعدد أجهزه الصراف الآلي ليس لها تأثير إيجابي على أداء المصارف التجارية في غرب أفريقيا ولكن تعبئة الودائع وللحصول على القروض أثر إيجابي قوي على المصارف التجارية على المدى الطويل. وفي البلدان ذات الناتج المحلي الإجمالي المرتفع للفرد، لا يكون لعدد المصارف التجارية وعدد أجهزه الصراف الآلي أثر إيجابي على أداء المصارف مقارنة بالقروض التي أظهرت تأثيراً قوياً وإيجابياً على أداء المصارف. وعلى عكس تعبئة الودائع، أظهرت الدراسة تأثيراً إيجابياً ضعيفاً على أداء المصارف باعتباره مقياساً للإدماج المالي فضلاً عن أن فروع المصارف التجارية أظهرت تأثيراً ضئيلاً على أداء المصارف. وتوصي الدراسة بأن يقاس الشمول المالي باستخدام متغيرات متعددة يمكن أن تعطي وسائل أكثر دقه لقياس مستوي الاشتمال المتعدد الأطراف.

دراسة (Mutinda, Jagongo & Kenyanya, 2018) جاءت هذه الدراسة بهدف التحقيق في ابتكارات الإدماج المالي التي اعتمدتها المصارف التجارية في كينيا للفترة (2010-2016م) وعلى وجه الخصوص استخدام التكنولوجيا مثل ماكينات الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت للهواتف النقالة، والخدمات المصرفية للوكالات وتأثيرها على الأداء المالي للمصارف. باستخدام منهجية تحليل بيانات السلاسل الزمنيه للفترة. وجاءت أهم نتائجها: بأن هناك حاجة للحكومة لخلق بيئة تمكينية في هذا القطاع لتحقيق الشمول المالي الكامل. بهدف تحقيق الرؤية 2030 من خلال ابتكارات الاشتمال المالي، وأن هناك حاجة إلى الاستثمار في الابتكارات المالية لخفض التكلفة وزيادة الكفاءة في القطاع للاحتفاظ بالاشتمال المالي وزيادته. وتوصي هذه الدراسة بضرورة التأكيد على الإبتكارات المتعلقة بالإدماج المالي, وعلى المؤسسات المالية تبني الخدمات المصرفية الخاصة بالوكالة والإنترنت والصراف الآلي لتشمل الأشخاص المستبعدين في خدمات ومنتجات مالية في جميع أنحاء البلاد لأنها أثبتت أهميتها في التأثير على الأداء المالي.

دراسة (Oranga & Ondabu, 2018) تهدف الدراسة تحديد أثر برامج محو الأمية المالية، واستخدام الفروع والممثلين، وزيادة انتشار أجهزه الصراف الآلي والخدمات المصرفية المتنقلة على الأداء المالي للمصارف الأحد عشر المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية. واستخدمت الدراسة منهجية تصميم المسح الوصفي. وكان تركيز الدراسة كمياً، ولكنها استخدمت أيضاً بعض الجوانب النوعية للحصول على فهم أعمق للمفاهيم, واستخدم البحث الاستبيان باعتباره أداه البحث الرئيسية، وقد استخدم الاستبيان لجمع البيانات الأولية لعينة من تقرير القطاع المصرفي للاستثمار 2017؛ وخلصت الدراسة إلى أن برامج محو الأمية المالية قد تحسنت ولها تأثير إيجابي على الأداء المالي للمصارف, وكان لاستخدام وانتشار الفروع والممثلين أثر إيجابي وقوي على أداء المصارف من حيث العوائد على الأسهم. وكان لانتشار أجهزه الصراف الآلي والخدمات المصرفية المتنقلة –الجوال- أثر إيجابي ولكنه ضعيف على الأداء المالي للمصارف, وكشفت الدراسة أيضا عن انخفاض تكلفه الخدمات المصرفية على نطاق واسع من خلال اعتماد خدمات الصرافة المتنقلة وأجهزه الصراف الآلي. وأوصت الدراسة بأن يواصل مقررو السياسات في المؤسسات المالية المصرفية الإستثمار في برامج محو الأمية المالية. وينبغي أيضا تشجيع المؤسسات المالية إلى زيادة عدد الفروع. وينبغي على صانعي السياسات على إنشاء المزيد من منصات الإنترنت والهواتف المحمولة للوصول المالي إلى العملاء في المناطق المهمشة.

دراسة (Musau, Muathe & Mwangi, 2018) تهدف هذه الورقة إلى تحليل أثر الإشتمال المالي على المخاطر الإئتمانية وأثر الوساطة للقدرة التنافسية المصرفية للمصارف التجارية. باستخدم التصميمات الوصفية واعتمد النموذج التجريبي للفترة 2007-2015م، فتم استخدم التحليل متعدد المتغيرات لأداء الإنحدار. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن غالبية المصارف التجارية في كينيا اعتمدت طرقاً مختلفة لضمان الاشتمال المالي، وان زيادة الاشتمال المالي تؤدي إلى زيادة في القروض التي تعرض استقرار المصارف التجارية للخطر من خلال زيادة مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المصارف التجارية. أوصت الدراسة بأن تسعي المصارف التجارية في كينيا إلى الاشتمال المالي، والتقدم بخدمات مصرفيه ميسوره التكلفة وميسره. وينبغي للمصارف التجارية ان تضع سياسات لضمان بقائها مستقره لضمان الاشتمال المالي.

دراسة (عثمان, صالح, 2018) تهدف الدراسة للتحقق من تأثير تطبيق سياسات التمويل للأفراد على نسبة الديون وإجمالى الالتزامات إلى إجمالي الأصول كأحد مقايس الاستقرار المالي. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للفترة 2017-2018م. وجاءت النتائج في وجود علاقة تأثير لتطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة في البورصة المصرية, وعليه توصي الدراسة: استكمال إجراءات تطبيق سياسات الشمول المالي في البنوك العاملة في البيئة المصرية. وإصدار تقرير مفصل ومنفصل عن سياسات الشمول المالي والدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة, وتأثير تطبيق تلك السياسات على النهوض بتلك المشروعات، كما يجب على البنك المركزي إصدار قرار بدفع البنوك للإفصاح عن الدعم الموجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إيضاحاتها المتممة للقوائم المالية.

دراسة (Ikram & Lohdi, 2015) الهدف الرئيسي للدراسة هو تقييم أثر الإشتمال المالي على ربحية البنوك في كراتشي-الباكستان .والأهداف الفرعية للدراسة هي دراسة العلاقة بين إيرادات المصارف وحرمان السكان من الحصول على الخدمات المالية, وتحليل العلاقة بين إيرادات البنوك وتكلفه الخدمات المالية.المنهجية: اجري تحليل وصفي بصوره

كافية من أجل تفسير نتائج الدراسة للفترة 2012-2013م. والتي خلصت إلى أن هناك علاقة ضئيلة بين المتغيرات، وهي الاشتمال المالي وربحيه البنك. ولم ترفض الفرضيات لان معظم البنوك تقول ان الخدمات/المنتجات المالية المعروضة حالياً غير مصممة للسكان المحرومين وهذا هو السبب في استبعاد السكان المحرومين من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها, وتوصي ببذل جهود لإدخال الإدماج المالي من خلال توفير التسهيلات المصرفية الاساسيه للسكان المحرومين. امكانيه الوصول لها مثل القروض والادخار والمعاشات التقاعدية التأمين، الحوالات، نظم الدفع وخدمات الودائع وما إلى ذلك للسكان المحرومين يعزز استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، المصرفية الإلكترونية، أجهزه الصراف الآلى ...الخ التي ستؤثر في نهاية المطاف على ربحيه البنوك.

دراسة (Nthambi, 2015)الهدف الرئيسي من الدراسة هو تحديد أثر الاشتمال المالي علي الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا وكيفية تأثير ملكية البنك والبنك على الاستقرار. باستخدام المنهج الاستنتاجي للفترة 2005-2013. وخلصت إلى ان الاشتمال له تأثير على الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا. ولكن الأثر لا يزال غير حاسم. هذا يستدعي لمزيد من الدراسات لدراسة هذه المتغيرات وإقامة العلاقة. وأما الفرض الثالث كشفت الدراسة أنها معتدله العلاقة. وعليه الدراسة تقدم التوصيات كالتالي: أن الإشتمال المالي يمكن أن يكون بمثابة مشروع مربح وليس مجرد مشروع إجتماعي. وينبغي للمصارف أيضا ان تجد طريقه تحسين مستوي الإشتمال المالي. وعليه توصي الدراسة البنوك بعدم زيادة سعر الفائدة ولكن الحفاظ عليه في سعر سوق معقول.

التعليق على الدراسات السابقة:

أولاً: مجالات التشابة والإتفاق:

المجال الموضوعي: اتفقت كافة الدراسات السابقة في دراسة العلاقة والأثر لتطبيق الشمول المالي على أداء المصارف واستقرارها بشكل عام.

مجال تطبيق الدراسات: تركزت جميع الأدلة من الدول النامية مثل (دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كدراسة Shihadeh,(2020) - دول غرب أفريقيا كدراسة Vitenu-Sackey & Li, (2019) - كينيا كدراسة Mutinda, Jagongo & Kenyanya, (2018) ودراسة Oranga & Ondabu, (2018) – الباكستان كدراسة Ikram & Lohdi, (2015)– ومصر كدراسة عثمان,صالح(2018), ويعزى ذلك إلى أن قضية الشمول المالي بالدرجة الأولى قضية تنموية ومشكلة قائمة في الدول النامية ومنجزة لدى دول العالم المتقدم.

مجال الفترة الزمنية: كافة الدراسات التي جمعت بين الشمول المالي والأداء المصرفي جاءت في العقد الأخير, ويعزى ذلك لكون الشمول المالي قضية مالية معاصرة صدر بشأنها أول تقرير دولي لقياس مستوياته لما يقارب 150 دولة عن البنك الدولي في عام 2011م.

التوصيات: اجراء مزيد من الدرسات لإيجاد العلاقة بين الشمول المالي والأداء المصرفي في مناطق مختلفة وبمقاييس مختلفة واتفقت في ذلك دراسة Shihadeh,2020, Shihadeh & Liu, 2019, وأيضاً دراسة Vitenu-Sackey & Li, 2019, بالاضافة إلى الاستمرار في تطبيق سياسات الشمول المالي كدراسة Oranga & Ondabu, 2018, ودراسة عثمان, صالح, 2018, ودراسة Nthambi,2015.

ثانياً: أوجه التباين والإختلاف:

منهجية البحث: اعتمدت الدراسات التالية المنهج الكمي بتحليل للانحدار

Shihadeh,2020 - Mutinda, Jagongo&Kenyanya,2018- Musau,Muathe&Mwangi,2018 - Shihadeh&Liu,2019- Vitenu-Sackey&Li,2019 - Oranga&Ondabu,2018 - Ikram&Lohdi,2015 في حين

عثمان,صالح,2018 -Nthambi,2015 اعتمدت المنهج الوصفي الاستنتاجي, أما (2015)Ikram & Lohdi أعتمد المنهج التحليل المالي.

النتائج: ظهر ذلك في العدد المحدود من الدراسات والنتائج المتناقضة من الدراسات التجريبية التي أجريت حتى الآن حيث توصلت دراسات: عثمان,صالح(2018)- Shihadeh&Liu- (2018),Mutinda,Jagongo&Kenyanya,(2019) وأيضاً2015)(Nthambi,)- (2018),Oranga&Ondabu- (2019),.Vitenu-Sackey&Li إلى أن للشمول المالي أثر إيجابي على أداء المصارف من حيث الأصول وتعبئة الموادئع والأرباح.اما دراسة 2018) Musau, Muathe & Mwangi) فقد توصلت إلى أن الشمول يعمل على زيادة القروض والتي بدورها تؤدي لزيادة المخاطر المصرفية والتي قد تؤثر على استقرار المصرف.بينما دراسة 2015) ,Ikram & Lohdi) توصلت إلى وجود علاقة ضئيلة بين الشمول المالي وربحية البنك والسبب يعود إلى أن المنتجات المالية غير مصممة للمحرومين الذين لايمتلكون القدرة على سداد القروض ويعانون من نقص في الوعي.

ثالثاً: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

مقياس الأداء: تستخدم الدراسة الحالية مقياس أداء مالي مصرفي دولي يسمى مؤشر (CAMELS) يشمل تقييم ست مؤشرات فرعية: (كفاية رأس المال- جودة الأصول- جودة العوائد - جودة السيولة- جودة الإدارة- الحساسية) في ظل تغير مستويات الشمول المالي, خلاف الدراسات السابقة التي اهتمت بمؤشر محدد كالربحية كـ: Ikram & Lohdi, 2015 او الربحية والمخاطرة معاً مثل Shihadeh,2020 أوملكية البنك كدراسة Nthambi, 2015, أو الإستقصاء بتحليل الاستبيانات كدراسة Oranga & Ondabu, 2018.

المنهجية: تقيس الدراسة الحالية الأثر من خلال ربط مؤشرات الشمول مع مؤشرات أداء البنوك لنفس الفترة للوصول لعلاقة دقيقة, في حين الدراسات السابقة اهتمت بقياس الأداء فقط.

الحدود المكانية: دراسة الأثر في بيئة غير مستقرة اقتصادياً وفي حالة عدم التأكد, وتتعرض لضغوط وتقلبات سياسية, في حين كافة الدراسات السابقة غطت دول في ظل بيئة مستقرة.

المكتبة العربية: افتقار المكتبة العربية بشكل عام وفلسطين بشكل خاص للأدبيات التي تبحث في الشمول المالي وأداء البنوك, في حين ان غالبية الدرسات السابقة في المجال كانت لدول أسيوية وأفريقية خارج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

واستفادت الدراسة من تجارب الدراسات السابقة، في تحديد النموذج القياسي المناسب لتقدير أثر الشمول المالي على الأداء المصرفي، واستخدام التحليل المالي الرأسي للقوائم المالية المصرفية, ومن ثم بالتحليل الافقي للنتائج وفق السلاسل الزمنية في الجانب الاحصائي.

الإطار النظري للبحث:.

الشمول المالي:

كُرس تقرير البنك الدولي (GFDR) عن التنمية المالية العالمية 2014 للشمول المالي، وكُلفت وكالات دولية لتشجيع الشمول المالي، حيث قامت خمسون دولة بتحديد أهدافها الرسمية. وفي العام السابق لإصدار التقرير أعلن رئيس البنك الدولي عن هدف الوصول المالي الشامل لكافة دول العالم في عام 2020 (Ben Naceur et al,2015), لقد حاز الشمول المالي على صدارة المشهد الإقتصادي الدولي, وما زالت قضيته حاضرة في كافة المحافل الدولية, وعلى رأس جدول أعمال المنظمات الدولية والحكومات المحلية, حيث أشار البنك الدولي (2018) إلى أنه تم دمج أساس الشمول المالي في سبعة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي اعتمدتها الخطة 2030, وبالتالي تم تحديد الشمول المالي كعامل رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة (البنك الدولي, 2018).

مفهوم "الشمول/الاقصاء" المالي:.

يعرف صندوق النقد العربي الشمول المالي بأنه: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع، من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك الحسابات المصرفية والإدخار، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، وخدمات التمويل والائتمان؛ لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبياً، مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية (صندوق النقد العربي,2015).

يرى الباحث أن مفهوم الشمول المالي يُعبر عنه بتعميم وإبتكار الخدمات والمنتجات المالية [1] بجودة ملائمة وبشفافية وتكلفة عادلة, لتشمل كافة فئات المجتمع المقصاة مالياً [2]، بهدف تحقيق العدالة الإجتماعية والإقتصادية وصولاً للتنمية المستدامة [3], ومتفادياً لجوء تلك الفئات إلى قنوات مالية غير رسمية لا تخضع للرقابة والإشراف الحكومي"

أما مفهوم الأقصاء المالي: يأتي على نقيض مفهوم الشمول المالي بـ : "عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية اللازمة في شكل مناسب, والذي قد يحدث نتيجة عدة عوامل منها عقبات في الوصول للخدمة, والشروط, والأسعار, والتسويق, وقد يحدث نتيجة الأستبعاد الذاتي رداً على التجارب أو التصورات السلبية.

أهمية الشمول المالي: إن أهمية تحديد يوم السابع والعشرين من شهر إبريل من كل عام كيوم عربي للشمول المالي من قبل مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية, لهو إدراك للأهمية الكبرى التي باتت تكتسبها قضايا الشمول المالي, كما يأتي ذلك في إطار الحرص الذي توليه الدول العربية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030م (صندوق النقد العربي,2018).

وعليه نعرض أهمية الشمول من خلال أثره المرجو على الجهات المستفيدة:

- الفئات المستبعدة مالياً (أفراد ومؤسسات): وتتمثل في جهة الطلب الراغبة في الوصول واستخدام المنتجات المالية, ويمثل الشمول المالي أهمية لها لتحقق (فرص تمويل عادلة- توزيع كفء للموارد المالية- محاربة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية)

- المؤسسات المالية (المصارف): وتتمثل في جهة العرض مقدمة المنتجات المالية, ويمثل الشمول المالي أهمية لها لتحقق (تنمية مصادر تمويلها- تنمية استثماراتها- رافعة للأداء والاستقرار المالي)

- الدولة: وتتمثل في الجهة الرسمية الناظمة لاستراتيجية الشمول, من خلال تحقيق (نمو اقتصادي شامل- رفاه اجتماعي- تعزيزاً للرقابة والإشراف على حركة الأموال).

أهداف الشمول المالي: تصاغ الأهداف الرئيسية للشمول المالي من أجل تحقيق الأهمية والدور الذي يطمح واضعوا السياسات إلى تحقيقه سواء على مستوى التنمية الإقتصادية والمالية والإجتماعية والسياسية المستدامة. (Alber,2019)

واسناداً على أبعاد البيئة الوطنية وظروفها الداخلية والخارجية يتم صياغة أهداف الشمول المالي, بداية بتحليل دقيق لواقع الشمول المالي بالمسح الميداني والتدقيق والتقييم والمراجعة في حينه, للوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي ترتبط بإنفاذ الشمول المالي تحت المجهر الكمي والنوعي, وعلى المنهج العلمي بالتعاون مع الأطر الرئيسية ذات العلاقة نوجز الأهداف الرئيسية للشمول على النحو التالي:

- أهداف اقتصادية: تعنى بالاستغلال الامثل للموارد المتاحة, والسعي نحو تحقيق الاستقرار والنمو العادل.
- أهداف مالية: تعنى بتعبة الوفورات, وبناء القدرات المالية للفئات المقصاه مالياً.
- أهداف اجتماعية: تعنى بتحسين الظروف المعيشية للفئات المهمشة مالياً, وتثقيف وحماية المستهلك للخدمات المالية.

- أهداف سياسية: وتعنى بتوجيه السياسات نحو برامج حكومية فعالة, وتحقيق النزاهة المالية والرقابة عليها.

محاذير الشمول المالي: إن الأهمية والأهداف المعلنة للشمول المالي من قبل المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ذات توجهات إيجابية في دعم إقتصاديات الدول النامية في انصاف الفئات المهمشة والمقصاه في إتاحة الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية وفي مقدمتها الائتمان والادخار من خلال المؤسسة المالية الرسمية, إلا أنه في رأي الباحث فقد يترتب على إنفاذ الشمول المالي نتائج ومحاذير عالية المخاطر لها آثار سلبية غير مرجوه, نبين بعضها على النحو التالي:

1. **على مستوى الفئات المستفيدة:** في جانب الإدخار: إن ضم الفئات المستبعدة وهم سكان الأرياف والفقراء والضعاف والنساء والمشاريع الصغرى ومتناهية الصغر إلى حظيرة المالية الرسمية الربوية, من خلال سحب مدخراتهم النقدية وعرضها للإقراض, قد يمثل عامل عالي المخاطر في حال تعثر تحصيل الأقساط, والتي في رأي الباحث ستكون مدمرة لهذه الفئات لأنها ستعاني أكثر مقارنة بأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة.

أما في جانب الإئتمان (القروض): إن دفع الفقراء نحو المنتجات المالية, قد يؤدي إلى دخول الفقراء في دائرة المديونية والملاحقات القضائية نتيجة تعثر سداد الأقساط الدورية, وهذا في حال استخدام هذا الإئتمان كقروض استهلاكية غير منتجة, أو في مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر معرضه لمخاطر عالية لقلة خبرة الفقراء في دراسات الجدوى والإدارة ولمعدلات الأمية المالية المرتفعة, ولظروف بيئة الأعمال الاقتصادية الغير مستقرة, وفي جانب آخر فإن جلب الادخار الغير رسمي إلى حظيرة المؤسسات المالية تضعها تحت سيطرة السياسات النقدية للدولة, والتي تعاني حكوماتها من أزمات قد تعرض هذه الودائع لمخاطر عالية مثل الثورات وتجاوز سقف الدين المقدم من البنوك لحكومات هذة الدول.

مع الاخذ في الاعتبار الجانب الأمني والمساس بالحقوق المالية للأطراف الاخرى داخل الدولة من خلال تفسير مفهوم الارهاب وفق رؤية ومصالح السلطة الحاكمة للدولة مما يجعل الشمول المالي مدخلاً للدولة لزيادة بسط قاعدة الذراع الحديدة, ومصادرتها لحق حرية حركة الأموال لكافة فئات المجتمع, بدلالة ما أوصى به المشاركون في منتدى الشمول المالي المنعقد في شرم الشيخ سبتمبر 2015, بدعوة المؤسسات المالية إلى تبني المنهج القائم على المخاطر في تطبيقها لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب لنعزيز الشمول المالي(أحمد, 2019).

2. **على مستوى المؤسسات المالية:** أن زيادة الشمول المالي ليس ضماناً لتحسين الاستقرار المؤسسات المالية, فالتوسع نحو النمو المفرط للائتمان، بالطبع ترتفع المخاطر المالية المرتبطة بالسداد, وخاصة في القروض المقدمة للفئات الأفقر والتي تفتقر لتاريخ مالي, ودون إيلاء الإهتمام الكافي لقدرتها على السداد, أو المُقدمة لمؤسسات غير منظمة نسبياً من حيث قوانين الشركات, مما قد تمثله من تهديد لإستقرار المؤسسات المالية المُموله ,Widarwati, Sari & Nurmalasari (2019)).

هذا وإن التغير الهيكلي السريع في النظام المالي كرقمنة تقديم الخدمات واستحداث وسائل تكنولوجية للوصول للمناطق المهمشة والبعيدة كالأرياف والقرى, يمكن أن يقترن بمخاطر تكنولوجية مختلفة كالثغرات الأمنية والقرصنة أو الأعطال التقنية. (الأهرام الاقتصادي,2018)

3.على المستوى الوطني: قد يؤدي إنفاذ الشمول المالي إلى زيادة بسط نفوذ الأنظمة الرأسمالية الكبرى على ثروات الأمم النامية وتدخل المنظمات الدولية وممولها من الدول العظمى في جميع مصادر واستخدامات أموال الدول النامية وبيانات مواطنها المالية من خلال جذب المدخرات النقدية الغير رسمية إلى المؤسسات المالية والتي هي بدورها تقع تحت إشراف ورقابة البنوك المركزية المحلية والتي هي رهينة بحكم القروض الدولية لسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي, والتي بدورها تنفذ سياسات الدول العظمى الممولة لها وعلى رأسها الوليات المتحدة الأمريكية.

هذا وقد يؤدي التوسع السريع في منح الائتمان إلى نشر معدلات مزدوجة لنمو إقتصاد الدولة, حيث أن معدلات النمو ستبدو إيجابية ولكنها وهمية بسبب أنها مدعومة بمعدلات نمو الائتمان المفرط الغير حقيقي, بما في ذلك أثر التكلفة الحالية والمستقبلية على سلامة مؤشر النمو

متغيرات الشمول المالي: تُعنى قاعده بيانات Findex العالمية بمؤشرات الشمول المالي, والتي يصدرها البنك الدولي دورياً بالشراكة مع مؤسسة غلوب العالمية كل ثلاثة أعوام بدء من عام2011 وفي 2014 ثم 2017م, بناء على دراسات استقصائية للدول, لأكثر من 150 ألف بالغ من 148 دولة, ويشمل الإستقصاء عن الإدخار والإئتمان والمدفوعات وإدارة المخاطر, مع ملاحظة أن التقرير الأخير لعام 2017 شمل إضافة مؤشرات محدثه تتعلق بالوصول للخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدمها, وخصوصاً فيما يتعلق بالتكنولوجيا في إتمام المعاملات المالية مثل الهواتف النقالة والانترنت, **ويتضمن هذا المؤشر عدد من المتغيرات وفق منهجية البنك الدولي المرتبطة بالشمول المالي على النحو التالي:(صندوق النقد العربي, 2014)**

1. **استخدام الحسابات المصرفية:** تتمثل في معدل البالغين الذين يملكون حساب مصرفي في المصارف أو يعتمدون خدمات الهاتف النقال في إتمام مدفوعاتهم واجراء التحويلات، وحجم خدمات الإيداع والسحب، وكيفية الوصول إلى الحساب المصرفي (ATM أو زيارة الفرع), ويمثل استخدام الحسبات المصرفية أهم متغيرات الشمول المالي.

2. **الأئتمان:** يتمثل في معدل البالغين الذين نفذوا عملية إقتراض خلال آخر إثنى عشر شهراً من مؤسسة مالية رسمية، وأيضاً نفس المعدل بواسطة مصادر غير رسمية (العائلة والأصدقاء).

3. **الإدخارات:** يتمثل في معدل البالغين الذين نفذوا عملية إدخار خلال آخر إثنى عشر شهراً بواسطة المؤسسات المالية الرسمية (كالمصارف والبريد وغيرها), وأيضاً المعدل نفسه بواسطة مؤسسة توفير غير رسمي.

4. **المدفوعات:** يتمثل في معدل البالغين الذين تلقوا أجور أو مدفوعات حكومية خلال آخر إثنى عشر شهراً بواسطة حساب رسمي، ومعدل البالغين الذين نفذوا عمليات تحويل نقدية (إرسال أو استقبال) إلى العائلة بواسطة حساب رسمي خلال آخر إثنى عشر شهراً، ومعدل البالغين الذين أعتمدوا الهاتف النقال لإتمام مدفوعات فواتيرهم أو إرسال أو إستقبال النقود خلال آخر إثنى عشر شهراً.

5. **التأمين:** معدل البالغين الذين يملكون بوليصة تأمين، ومعدل البالغين الذين يقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

الشمول المالي في دولة فلسطين: يواجه الاقتصاد الفلسطيني مجموعة من التحديات، تمثلت في استمرار تباطؤ أداءه خلال الفترة الأخيرة جراء بعض التحولات السياسية والإقتصادية في المنطقة ذات التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي، الأمر الذي ألقى بظلاله على مؤشرات الإقتصاد الكلي وعجلة النمو الاقتصادي (صندوق النقد العربي,2019), ويتصف النظام المالي الفلسطيني بالحداثة حيث أنه بدء في التكون عام 1994م بعد توقيع بروتوكول باريس، ويتكون النظام المالي الرسمي في فلسطين من البنوك ومؤسسات التمويل متناهي الصغر, ومجموعة من شركات الصرافة والتأمين والأوراق المالية وتمويل الرهن العقاري والتأجير التمويلي, وقد أنشئت سلطة النقد العام 1994م للرقابة والإشراف على القطاع المصرفي، كما أنشئت هيئة سوق رأس المال في العام 2004 كجزء من النظام المالي للرقابة والإشراف على القطاعات المالية غير المصرفية، وتتطلع الحكومة لتحقيق الاستقرار الإقتصادي من خلال السياسات الرامية إلى تقديم الخدمات المالية إلى المحرومين تحث مظلة الشمول المالي (Wang,Shihadeh, 2015).

علاقة فلسطين بقضية الشمول المالي: أقرَّ صندوق النقد العربي بالمكانة الإقليمية الرفيعة التي تحتلها سلطة النقد الفلسطينيَّة في مجال الشمول المالي، عندما اختيرت سلطة النقد لوضع المبادئ الإرشادية لتطوير الإستراتيجيات

الوطنية للشمول المالي في الدول العربية, والتي سيتسنى بموجبها للدول الإحدى وعشرين الأخرى الأعضاء في صندوق النقد العربي الإستناد إليها في وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي(الموقع الالكتروني لسلطة النقد، 2014).

وحيث أن موضوع الشمول المالي تصدر في الآونة الأخيرة أجندة الإصلاح والتنمية في فلسطين، وإدراكاً لأهمية الشمول المالي وضرورة الإستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال، حصلت فلسطين ممثلة بسلطة النقد الفلسطينية في العام 2010 على عضوية AFI مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي, ومن ثم أعلنت سلطة النقد إلتزامها بإعلان مايا Mayaمنذ إطلاقه[1] , فقد أعلن 58 عضواً إلتزامه بإعلان مايا وبرزت فلسطين كأول عضو من المنطقة في شبكة التحالف العالمي للشمول المالي يلتزم بمبادئ الإعلان في عام 2012م.

ومن ثم قامت هيئة سوق رأس المال الفلسطينية وسلطة النقد بتوقيع مذكرة تفاهم لقيادة الجهود لبناء إستراتيجية وطنية للشمول المالي في فلسطين وبمشاركة الإطراف ذات العلاقة, وتهدف إلى مأسسة وتأطير جميع الجهود المبذولة من قبل الجهات المختلفة، وذلك ضمن خطة وطنية واضحة المعالم ومحكمة وفقا للمبادئ الرئيسة لتحقيق الشمول.

وحالياُ وبفضل الجهود التي تبذلها سلطة النقد الفلسطينيَّة، فقد تمكنت من وضع فلسطين كدولة رائدة في مجال الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الموقع الالكتروني لسلطة النقد،2014).

موقع فلسطين على سلم مستويات الشمول المالي عربياً: بالرجوع لبيانات قاعدة FINDEX العالمية نجد أن موقع فلسطين على سلم مستويات الشمول المالي جاء في العام 2014 بمعدل 24.2% ملكية حسابات مالية رسمية للبالغين فوق 15عام, علماً أنها سجلت معدل 19.4% في عام 2011, وارتفعت لمعدل 25% في عام 2017م.

وللحكم على موقع فلسطين عربياً من وجهة نظر الباحث, نرى أن فلسطين تسجل موقعها في المستوى المتوسط للمنطقة العربية والتي تحتل المرتبة الأخيرة عالمياً, لهو تحدي كبير, وان هدف تحقيق الوصول الكامل للشمول المالي ما زال بعيداً, ويحتاج لتكاثف الجهود والتنسيق على أعلى المستويات الناظمة والمؤسسات المالية مقدمة الخدمات ووصولاً لكافة أفراد المجتمع, على أن تتم دراسة فجوة الإستبعاد المالي والتي تصل إلى 75% وأسبابها, ووضع السياسات اللازمة للحد منها, وفي مقدمتها توفير المنتجات المالية وفق إحتياج الفئة المستفيدة ومتطلباتهم الدينية كأحد أهم أسباب الإستبعاد في فلسطين .

وأن إعتراف الهيئات الدولية وفي مقدمتها مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI في تقريرها لعام 2014, والذي أشار إلى أن جهود سلطة النقد وهيئة سوق رأس المال وضعت فلسطين كدولة رائدة في مجال الشمول المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث أن الفلسطينيين تمكنوا خلال عقدين من الزمن من تأسيس قطاعهم المالي بنجاح, رغم القيود المستمرة من الكيان الصهيوني على حركة الأفراد والبضائع واستخدام الموارد الطبيعية والمالية (عبدالله,2016), لهو أساس مهم يمكن القطاع المالي الفلسطيني من إقامة بناء استراتيجيته للشمول المالي على قواعد صلبة وفي بيئة مشجعة رغم قيود الإحتلال.

وهذا ما أكد عليه محافظ سلطة النقد الفلسطينية عزام الشوا مؤخراً, في أن إنجاز الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، واعتمادها من قبل مجلس الوزراء، يمثل إنجازاً نوعياً، حيث أن فلسطين تعتبر من أوائل الدول العربية، التي عملت على إنشاء استراتيجيتها، وفقاً للمعايير والممارسات الدولية الفضلى، والتي حازت على الثناء من قبل المؤسسات المالية الدولية (مجلة أيام المال والبنوك,2018).

وفي هذا الصدد وفي ضوء متغيرات الشمول المالي التي تم التطرق إليها أعلاه نقدم عرض للاحصائيات تبين مستويات الشمول المالي في فلسطين وموقعها من متوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2017 كما في الجدول (2).

الجدول (2): مستويات الشمول المالي في فلسطين وموقعها من متوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2017

مؤشرات الشمول المالي	قياس أبعاد مؤشر فلسطين%			الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدل عام 2017
	2011	2014	2017	
*بالغين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية+15 سنة	19.4	24.2	25	%43.5
*مدفوعات رقمية: مقدمة/مستلمة	-	12.1	14.2	%33.3
*بالغين يمتلكون بطاقات ATM	10.7	10.6	5.1	%16.2
*الإدخار في مؤسسة مالية رسمية	5	5,1	6	%10.8
*الادخار بطريقة غير رسمية	3	7.2	12.3	%8
*الإقتراض من مؤسسة رسمية	4.1	4.7	7.2	%9.6
*الإقتراض من العائلة والاصدقاء	42	25.7	19.6	%31.1

إعداد الباحث من واقع:التقرير السنوي لسلطة النقد الفلسطينية 2018,2016

&World Bank,FINDEX,2012,2015,2018

نظرة الإسلام للشمول المالي: إستناداً إلى كتاب الله العزيز ﴿ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى }123 {وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى }124{﴾ سورة طه

إن من أهم الضروريات الخمس في مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ المال وما شرعته الشريعة لحفظها من الأمور العظيمة من جهة الوجود والحث على الاكتساب والنهي عن الغش والتدليس والسرقة والرشوة والإسراف والانفاق في الأوجة الغير مشروعة والربا (المنجد, 2012)، ومما لا جدال فيه أن للإدارة المالية دوراً مهماً وفعالاً في توجيه مسارات التاريخ وحياة الأمم حاضراً ومستقبلاً، ولذلك أفرد الإقتصاد الإسلامي إهتماماً كبيراً لإدارة المال ليتناسب مع مكانته الخاصة في حياة المسلم والهدف الأسمى الذي يتطلع له الإسلام للقضية الإقتصادية، والذي يتمثل في سيادة العدالة الإجتماعية والمساواة وتحقيق تكافؤ الفرص، وتجنيبهما كافة الأمراض التي تعصف بها (الثويقب, 2007).

وبالنظر إلى رؤية الشمول المالي والتي تتطلع إلى تلبية الإحتياجات المالية لتحسين الظروف المعيشية وتعزيز الرفاه الإجتماعي, مما يساهم في التنمية المستدامة الإقتصادية والإجتماعية لكافة مجتمعات العالم وخاصة الفئات الفقيرة منها والمهمشة, نجد أنه لا يوجد خلاف بين المقاصد المعلنة للشمول المالي والهدف الأسمى للإقتصاد الإسلامي, بل أن النظام الإقتصادي الإسلامي يطرح نفسه كحل للأزمات المالية التي تعود مسبباتها للنظام الرأسمالي, فمنذ أكثر من ستين عاماً رفع البنك الدولي شعاراً: نعمل من أجل عالم خال من الفقر, ولم تفلح السياسات والإجراءات في تحقيق هذا الشعار، وإنما تزايدت دعوات الإستغاثة بضرورة وضع حد لمشكلات الفقر والبطالة التي ارتفعت معدلاتها في الكثير من الدول بسبب الفصل بين الإقتصاد والأخلاق وتأثيرات العولمة وطبيعة النظام الرأسمالي القائم على التمويل بالفائدة.

ولعل وجود الدول العربية المسلمة في أدنى مستويات مقاييس مؤشرات الشمول المالي عالمياً وفق التقارير الدولية, لهو دليل نافذ على عدم ملائمة الخدمات المالية التقليدية لمجتمعاتنا الإسلامية, وأنه يوجد حاجة ملحة للنهوض بالشمول المالي وفق رؤية إسلامية, ومما لا شك فيه ان الإسلام يتميز بثراء الحلول والبدائل في معالجة واصلاح النظم الاقتصادية, وفق منهج رباني يوفر قدراً من الإستقرار والرخاء.

وتماشياً مع رأي أبن القيم في أن "أبواب الإجتهاد-بوجه عام– مشرعه في المعاملات, تيسيراً على الناس وإحتواء لمتطلباتهم المتجددة, لأن الأصل فيها الجواز حتى يقوم الدليل على البطلان".

الصيرفة التقليدية: من الممكن إجمال النظريات التي تحلل وظائف البنوك في ثلاث نظريات رئيسية وهي: (الساعاتي,2018)

- نظرية الوساطة المالية: وتقوم فلسفتها على ان البنوك تلعب دور الوسيط المالي, حيث تقبل الودائع من وحدات الفائض, ثم تقدمها على شكل تسهيلات إئتمانية (قروض) لوحدات العجز طالبة التمويل, وتعبر المصارف في هذه النطرية عن مفهوم خلق السيولة.

- نظرية الاحتياطيات الجزئية: تتفق هذه النظرية مع النظرية الأولى في الدور بالوساطة المالية, ولكن تختلف عنها في الدور للمتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث يقوم النظام المصرفي بخلق النقود وزيادة عرضها من خلال مفهوم مضاعف خلق الائتمان من خلال الاحتياطيات الجزئية.

- نظرية خلق الإئتمان: تتعارض هذه النظرية مع ما سبقها، حيث تعتبر أن كل مصرف يقوم بخلق الائتمان والنقود من لا شيء, حيث يمكن وصف منح القروض فيها بالعملية الدفترية فيقوم البنك بخلق الائتمان في شكل وديعة جارية والتي تستخدم كنقد في تسوية المعاملات مثل النقود الورقية, فلا يحتاج البنك الى أن يكون لديه وديعة ليقوم بالإقراض.

وباستخدام المنهج الاستقرائي تم فحص اختبار صحة النظريات الثلاثة من قبل Werner (2014) وذلك بتتبع العمليات المحاسبية للائتمان الممنوح إلى العميل حتى مرحلة تسديده, وقد وجد أن نظرية خلق الائتمان المصرفية هي فقط التي تتوافق مع التطبيقات المصرفية.

ماهية المصارف التقليدية: بناء على ماسبق يمكن ايجاز مفهوم المصارف التقليدية بأنها "شركات مساهمة, تقبل الأموال من الأطراف –أفراد ومؤسسات- التي تمتلك فوائض نقدية على شكل ودائع نقدية, ثم تعيد توظيفها من خلال تقديم تسهيلات إئتمانية بآجال مختلفة للأطراف التي تحتاج للتمويل, نظير معدل فائدة معلوم وبشروط محددة, هذا بالاضافة إلى تقديم خدمات ومنتجات مصرفية متنوعة"(جبر,2006).

المنتجات والخدمات المصرفية التقليدية:

أولاً: المنتجات المصرفية وفق جانبي المركز المالي للمصارف التقليدية:

المنتجات والخدمات المصرفية على جانب المطلوبات (الإلتزامات):

الودائع: تشكل مصدر الأموال الأهم في جانب إلتزامات –مطلوبات- المصرف من حيث الأهمية الكمية مقارنة بحقوق المساهمين والنوعية من حيث أوجه وآجال التوظيف, وهي عبارة عن "أموال نقدية تودع لدى المصرف بهدف الحفظ الأمين من قبل الاطراف التي تمتلك فوائض نقدية بشروط سحب ومعدلات فوائد محددة", ومن أهم أنواعها: (جبر, 2006).

- الودائع الجارية تحت الطلب (جاري دائن): أموال نقدية يودعها الأفراد, التجار, المؤسسات لدى المصرف بقصد تسهيل إدارة المعاملات, ويحق لصاحب الحساب الجاري السحب والإضافة متى شاء وبدون إشعار مسبق للبنك, ولا يحق لها غالباً أي فوائد, وتمثل أكبر أنواع الودائع من حيث الحجم, ومن الممكن منح صاحب الحساب دفتر شيكات وبطاقات إلكترونية لتسهيل عملية التداول والسحب.

- الودائع الأجلة: عقد بموجبه يودع المُدخر أموال نقدية لدى المصرف بقصد الإدخار, ولا يحق فيها لصاحب الوديعة السحب إلا وفق تاريخ استحقاق محدد, نظير فوائد محددة, وفي حال طلب صاحب الوديعة الأموال قبل تاريخ الاستحقاق سميت هذه الحالة بكسر الوديعة , وأما في حالة إصدارها من قبل المصرف فيطلق عليها مفهوم "شهادات الايداع" والتي تعتبر ادخار قابلة للتداول.

- ودائع وحسابات التوفير: أموال نقدية تودع لدى المصرف بقصد التوفير, يمنح فيها صاحب الحساب دفتر لتسجيل عمليات السحب والإضافة, ويحق لها فوائد محدودة, وتعتبر أكثر أنواع الودائع تفضيلاً لدى المصرف بسبب

خصائصها المميزة عن النوعين السابقين, من حيث آجالها وثباتها لفترات طويلة لدى المصرف مقارنه مع الودائع الجارية, وتكلفة الفائدة المنخفضة المستحقة مقارنة مع سعر الفائدة للودائع الآجلة.

المنتجات المصرفية على جانب الاستخدامات (الموجودات):

أ. تسهيلات ائتمانية مباشرة: تتمثل في "المنتجات المصرفية التقليدية التي يقدمها المصرف لعملاءه بالتمويل النقدي المباشر وبشروط محددة, نظير معدل فائدة معلوم", وتعتبر التسهيلات الإئتمانية المباشرة المكون الرئيس في جانب موجودات المصرف من حيث الأهمية والحجم, لكونها تمثل أهم مصادر توليد دخل وأرباح المصرف, إلى جانب انها تمثل أهم مصادر المخاطر التي تهدد استقراره, حيث ان الفوائد التي يتقاضاها المصرف من تقديمه للتسهيلات المباشرة تمثل البند الأكبر قيمة في قائمة دخل المصرف التقليدي, بينما تعود مخاطرها المرتفعة التي تهدد استمرارية المصرف في أن المصرف يعتمد على أموال المودعين في تمويله للتسهيلات المباشرة, وهذه الودائع عرضة لطلبات السحب المفاجئ والتي إذا زادت عن السيولة المحتفظ بها لدى المصرف وتعذر تغطيتها بالاقتراض الخارجي قد تؤدي إلى إعلان المصرف لإفلاسه, ومن أهم أنواع التسهيلات المباشرة:

- **القروض والسلف:** "مبالغ نقدية يقدمها المصرف لعملاءه, لآجال وضمانات محددة مقابل معدل فائدة معلوم", وتمثل العنصر الرئيس في الوظيفة التقليدية للمصرف التجاري بجانب قبول الودائع, وهي المؤثر الأساس في تحديد دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية.

- **جاري مدين:** حالة يسمح فيها البنك لصاحب الحساب الجاري بالسحب النقدي بما يزيد عن رصيده الدائن وبسقف إئتمان محدد, مقابل فائدة معلومة, فالجاري المدين صورة من صور القروض قصيرة الأجل الممنوحة للعملاء –التجار- أصحاب السمعة المالية الجيدة لدى المصرف.

- **خصم الاوراق التجارية:** حالة يلجأ فيها حامل الكمبيالة لتحصيل قيمة الكمبيالة من المصرف والمسحوبة على طرف ثاني قبل تاريخ استحقاقها, مقابل نسبة خصم على القيمة الاسمية يتقاضاها المصرف وفق معدلات الفائدة السائدة في السوق والعمولة والمصاريف الإدارية المتفق عليها.

ب. تسهيلات ائتمانية غير مباشرة: "إلتزامات عرضية يلتزم فيها المصرف لصالح طرف ثالث -المستفيد- نيابة عن عميله, نظير معدل فائدة محدد", وتؤثر مخاطرها على المصرف في حالة عدم التزام العميل بالشروط المبرمة لصالح المستفيد, مما يترتب عليه تحويل التسهيل الإئتماني الغير مباشر ألى تسهيل ائتماني مباشر يتحمله المصرف نقداً, وأهم أشكاله:

- الاعتمادات المستندية: تستخدم على نطاق واسع لتسهيل عمليات التجارة الدولية, ووفقها يضمن طرفي العملية المصدر والمستورد حقوقهما إذا إلتزما بالشروط المتفق عليها, وذلك من خلال وساطة البنوك التي تتولى المسئولية وفق شروط وإجراءات عمل محددة, فتقوم المصارف بإصدار التعهد بالدفع إذا ضمنت ورود مستندات ضمن الشروط المتفق عليها (عبدو, 2009).

- خطابات الضمان (الكفالات البنكية): تستخدم على نطاق واسع في أعمال المقاولات والتوريدات الداخلية, فتأخذ صورة تعهد كتابي مبني على الدفع يصدره البنك بناء على تعليمات عميله الآمر)مقدم العطاء- المورد- البائع(بإصدار الضمان يتعهد بمقتضاه البنك بدفع مبلغ نقدي محدد للمستفيد عند أول طلب منه خلال فترة محددة تعرف بمدة سريان خطاب الضمان نتيجة لعدم التزام العميل بتعهداته (مقداد, حلس, 2005).

ثانياً: الخدمات المصرفية المتنوعة: هذا بالاضافة إلى المنتجات المصرفية التقليدية آنفة الذكر, والمبني التعاقد فيها على أساس الفائدة, فإن المصرف التقليدي يقدم خدمات مصرفية اخرى لصالح عملاءه, مما يساهم في تلبية إحتياجات عملاءه من جهة, والتنويع في مصادر دخله بإضافة أيرادات وعمولات متنوعة, ومن أهم الخدمات المصرفية:

- **الصرف الأجنبي:** والمتمثلة في "أعمال الصرافة في بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية بسعر صرف محدداً بسعر اليوم" أي السعر الحالي المعلن من قبل البنك المركزي, ويتمثل عائد البنك في هامش الفرق بين سعر الشراء وسعرالبيع للصرف.

- **الحوالات المصرفية:** "عملية لنقل الأموال من المرسل إلى المستقبل بواسطة المصرف, مقابل عمولة محددة, ترتبط بالطريقة المختارة للنقل, والمدة الزمنية المطلوبة لتسليم المبلغ".

- **حفظ الأوراق المالية والتجارية:** يقدم المصرف التقليدي خدماته في قسم الاوراق المالية والتجارية لصالح عملاءه وفق أوامرهم في تداول (شراء– بيع) الأوراق المالية في الاسواق المالية, وحفظها, وتحصيل عوائدها, وايداعها في الحساب الجاري للعميل, مقابل عمولة محددة.

مؤسسات الجهاز المصرفي الفلسطيني: يتكون القطاع المصرفي الفلسطيني من سلطة النقد الفلسطينية، ومجموعة من المؤسسات المالية سواء أكانت مصارف أو شركات ومحال صرافة أو شركات إقراض متخصصة، ولقد بلغ عدد المصارف المحلية 7 مصارف وعدد الفروع 227 فرعاً، أما المصارف الوافدة فقد بلغت 7 مصارف وعدد الفروع 124 فرعاً في نهاية العام 2018 منتشرة في جميع مناطق السلطة الفلسطينية، أما شركات الصرافة فقد بلغت 266 شركة و45 أفراد أما شركات الإقراض فقد بلغت 6 شركات (سلطة النقد الفلسطينية،2019).

وتخضع جميع هذه المؤسسات إلى تعليمات وقوانين سلطة النقد، بالإضافة إلى دور هيئة سوق رأس المال الفلسطينية التي تقوم بالدور الرقابي على هذه المؤسسات وغيرها من باقي مكونات القطاع المالي الفلسطيني والمتمثلة في شركات التأمين، شركات الرهن العقاري، وشركات التمويل التأجيري (هيئة سوق رأس المال الفلسطينية،2019).

الإطار التطبيقي للبحث:

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

قام الباحثُ من أجل تحقيق أهداف الدراسة باعتماد المنهج الوصفي التحليلي كونه المنهج الأكثر ملائمةً للظاهرة محل الدراسة، ومن ثم اتبع منهج تحليل المحتوى والمضمون لمستويات الشمول المالي في فلسطين من واقع قاعدة بياناتGlobal Findex الصادره عن البنك الدولي دورياً بشأن قياس وتصنيف الدول على سلم الشمول المالي عالمياً والتي صدر أولها عن عام 2011م ثم عام 2014 ومؤخراً عن عام 2017م, وبالتزامن تم قياس وتقييم الأداء المصرفي من واقع بيانات القوائم المالية للمصارف التقليدية عينة الدراسة باستخدام نموذج CAMELSالأمريكي, ليتم وفق المعطيات اختبار الفرضيات إحصائياً لتحديد أثر الشمول المالي على الأداء المصرفي وفق نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

أساليب قياس متغيرات الدراسة:

قياس الشمول المالي (المتغير المستقل): يصدر البنك الدولي قاعدة بيانات Global Findex دورياً كل ثلاث سنوات بشأن قياس وتصنيف الدول على سلم الشمول المالي عالمياً, من خلال دراسات استقصائية تمثيليه علي الصعيد الوطني لأكثر من 150 ألف بالغ في أكثر من 140 اقتصاد دولة. وعليه اعتمد الباحث في قياس مستوى الشمول المالي في فلسطين على الدراسات الإستقصائية لمؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي AFI في قاعدة بيانات البنك الدوليFindex العالمية لقياس متغيرات الشمول المالي والتي تم ذكرها ضمن متغيرات الدراسة أعلاه .(Global Findex Database, 2018)

قياس أداء المصارف التقليدية (المتغير التابع):
يتمثل في التصنيف المركب لنموذج CAMELS وهو من أهم المؤشرات التي تعتمدها البنوك المركزية في تقييم أداء المصارف, فكانت الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي تعرضت مصارفها لفقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو

سحب ودائعهم مما أحدث انهيار 1988 أدى لفشل 221 مصرف(طالب,المشهداني,2001). وعلى أثر الانهيارات المصرفية ظهر نموذج CAMELS لأول مرة من خلال تبنيه من قبل المجلس الفدرالي الأمريكي لفحص المؤسسات المالية عام 1979 وقياس سلامتها وأوضعها المالية مما ساهم في تخفيض عدد المصارف المنهارة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاثة مصارف فقط في عام 1998م.

ونوجز مفهوم CAMELS:"نظام متكامل مستنبط من روح مبادئ ومقررات بازل بداية من عام 1979م, يعمل على قياس وتقييم وتصنيف أداء المؤسسات المالية بهدف فحص سلامة البيئة المصرفية, ويُعبر عن كافة مؤشرات الحيطة والحذر بإسلوب قياسي رقمي كأدة للإنذار المبكر يستشعر المشكلات التي قد يتعرض لها المصرف", ويشمل ستة مؤشرات فرعية:

(C) كفاية رأس المال .Capital Adequacy

(A) جودة الأصول Assets Quality.

(M) جودة الإدارة Management Quality.

(E) جودة العوائد.Earnings Quality

(L) جودة السيولة Quality Liquidity.

(S) الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity to Market Risk.

وتعتبر المقاييس الرقمية المُعبر عنها بالنسب المالية أكثر دقة من المقاييس النوعية ومقاييس الحجم, ومن أفضل الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء لكونها تعتمد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي, وبما تتميز به من تجاوز للفوارق الناجمة عن حجم المصرف (Samad, 2004), وبذلك اعتمد الباحث المراحل التالية لتقييم أداء المصارف عينة البحث:

أ. قياس المؤشرات الفرعية لنموذج CAMELS كما يظهر في الجدول (3):

الجدول (3) أداة القياس للمؤشرات الفرعية تمت بدلالة نتائج النسب المالية

المؤشر	مقياس المؤشر
(C)	رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي
كفاية رأس المال	الأصول المرجحة بأوزان المخاطر
(A)	صافي القروض المتعثرة
جودة الأصول	إجمالي القروض
(M)	إجمالي المصروفات الإدارية
جودة الإدارة	إجمالي الإيرادات
(E)	صافي الربح
جودة العوائد	إجمالي الأصول
(L)	إجمالي القروض
جودة السيولة	إجمالي الودائع
(S)	إجمالي محفظة الأوراق المالية
الحساسية للسوق	إجمالي الأصول

(Abbas et al.2019-Rozzani&AbdulRahman,2013 -Babar,Zeb,2011- ÇAĞIL, MUKHTAROV, 2014)

ب. تصنيف المؤشرات الفرعية على رتب التقييم (1 إلى 5): حيث يتم فرز ناتج قياس المؤشر الفرعي المحتسب من الخطوة السابقة على أحد الرتب الفرعية الخمس وفق الفئات التالية كما في الجدول (4):

الجدول (4) التصنيف المركب لأداء المصرف وفق مؤشراتCAMELS

	رتبة(1)	رتبة (2)	رتبة (3)	رتبة (4)	رتبة (5)
C	أكبر من 15%	12-14.9	8-11.9	7-7.9	أقل من 6.9%
A	أقل من 1.5%	3.5-1.5	7-3.5	9.5-7	أكبر من 9.5%
M	أقل من 25%	30-26	38-31	45-39	أكبر من 46%
E	أكبر من 1%	0.8-0.9	0.35-0.7	0.25-0.34	أقل من 0.24%
L	أقل من 60%	65-60	70-65	80-70	أكبر من 80%

S	أقل من 25%	30-26	37-31	42-38	أكبر من 43%

(Abbas et al.2019-Rozzani&AbdulRahman,2013 -Babar, Zeb,2011- ÇAĞIL, MUKHTAROV, 2014)

ج. **قياس أداء المصرف الكلي:** من خلال مجموع حاصل ضرب رتب المؤشرات الفرعية أعلاه في الوزن النسبي لكل مكون من CAMELS كما في الجدول (5).

الجدول (5) قياس أداء المصرف الكلي

المؤشر	C	A	M	E	L	S
الوزن النسبي	%20	%20	%25	%15	%10	%10

(Abbas et al,2019- Masoud et al, 2016)

د. **تقييم أداء المصرف الكلي وفق CAMELS:** حيث يتم فرز ناتج قياس أداء المصرف الكلي المستخرج من الخطوة السابقة على خمس رتب بداية بالرتبة (1) ذات التقييم القوي, ونزولاً لـ(5) الخطير جداً, وفق المدى بحسب الجدول (6):

الجدول (6) تقييم أداء المصارف الكلي وفق CAMELS

الرتبة	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
المدى	1.4-1	2.4-1.6	3.4-2.6	4.4-3.6	5-4.6
التقييم	قوي	مرضي	متعادل	خطير	خطير جدا

(Rozzani, AbdulRahman,2013-Boateng,2019)

مجتمع وعينة البحث:

رجوعاً لمشكلة البحث وأهدفه فإن مجتمع البحث المستهدف يتكون من كافة مؤسسات القطاع المصرفي الفلسطيني التقليدية المحلية والوافدة, وتم استخدام اسلوب الحصر الشامل لتحديد عينة البحث لكافة المصارف المحلية التقليدية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية في نهاية العام 2017م, وتتمثل في أربعة مصارف تكون مجتمع وعينة البحث بحسب الجدول (7):

الجدول (7) مجتمع وعينة الدراسة

الرقم	اسم الشركة	تاريخ التأسيس	الرمز
1	**بنك فلسطين**	1960	BOP
2	**البنك الوطني**	2005	TNB
3	**بنك الاستثمار الفلسطيني**	1994	PIBC
4	**بنك القدس**	1995	QUDS

وقد تم تحليل البيانات المالية للمصارف المستهدفة للأعوام الثلاثة 2011- 2014- 2017م، وهذا الرقم كاف للوصول إلى نتائج إحصائية ذات معنى؛ كما قام الباحث بالاعتماد أيضاً على مؤشر قاعدة بيانات Global Findex العالمية عن نفس الفترة.

عرض وتحليل نتائج الدراسة:

يستعرض هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات وذلك على قسمين: القسم الاول التحليل الاحصائي الوصفي، والقسم الثاني مناقشة واختبار الفرضيات:-

* **المقاييس الإحصائية الوصفية:** تعتمد الدراسة قياس أثر الشمول المالي على أداء المصارف التقليدية المدرجة ببورصة فلسطين، ولغايات فحص واختبار هذا الأثر، قام الباحث بجمع البيانات الخاصة بعينة ومجتمع الدراسة، وتصنيفها، ومعالجتها وفقاً لمتطلبات إثبات الفرضيات، ومن خلال مراجعة البيانات والتقارير المالية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين للأعوام: (2011- 2014-2017م)، هذا بالاضافة إلى جمع البيانات الخاصة بالشمول المالي في فلسطين بواسطة قاعدة بيانات Global Findex العالمية عن نفس الفترة:

أولاً: تحليل الشمول المالي في فلسطين: في ضوء حصول دولة فلسطين ممثلة بسلطة النقد على عضوية (AFI) مؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي في يوليو2010م, وإقرارها بالإلتزام بمبادئ إعلان Maya في 2011, حُددت فترة الدراسة للقياس والتقييم وتحليل الأثر بثلاثة أعوام وهي(2011- 2014- 2017م), وذلك لملائمتها وتزامنها مع اصدار البنك الدولي لقاعدة بيانات Global Findex كما في الجدول (8).

الجدول (8) تحليل الشمول المالي في فلسطين

مؤشرات الشمول المالي	قياس أبعاد مؤشر فلسطين		
	2011	2014	2017
1.نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية رسمية +15سنة	%19.4	%24.2	%25
2.عدد فروع المصارف	226	258	337
3.عدد اجهزة الصراف الالي	378	549	644
4.نسبة الإدخار في مؤسسة مالية رسمية	% 5	% 5,1	% 6
5.نسبة الإقتراض من مؤسسة مالية رسمية	% 4.1	% 4.7	% 7.2

FINDEX,2012,2015,2018 World Bank,

بالنظر لبيانات الجدول نلاحظ أن فلسطين تسجل نمو مطرد في السلسلة الزمنية لجميع مؤشرات الشمول المالي, وعلى الرغم من الاتجاه الإيجابي إلا أن فلسطين مازالت بعيده جداً عن المستويات المرجوه مقارنة بالدول المتقدمة التي يمتلك فيها 89% من البالغين حسابات رسمية, و43% في البلدان النامية لعام 2014م.

ثانياً: تحليل أداء المصارف التقليدية المدرجة ببورصة فلسطين:

المرحلة الأولى: التحليل المالي للمتغيرات الفرعية لمؤشر CAMELS.

المرحلة الثانية: التحليل المالي لأداء المصارف التقليدية الكلي وفق التصنيف المركب لـ CAMELS. من واقع بيانات التقارير السنوية كما في الجدول (9):

الجدول (9) المرحلة الأولى: التحليل المالي للمتغيرات الفرعية في المصارف التقليدية باستخدام CAMELS:

(بيانات قياس المؤشر مرفق في ملحق الدراسة)

المصرف	السنة	كفاية رأس المال		جودة الأصول		جودة الإدارة		جودة العوائد		جودة السيولة		الحساسية	
		النسبة %	رتبة (1-5)	النسبة %	رتبة (1-5)	النسبة%	رتبة (1-5)	النسبة %	رتبة (1-5)	النسبة %	رتبة (1-5)	النسبة%	رتبة (1-5)
بنك فلسطين	2011	13.57	2	1.7	2	26.7	2	2.12	1	52.25	1	13.4	1
	2014	13.11	2	2.2	2	25.2	1	1.68	1	55.18	1	10.5	1
	2017	14.68	2	2.6	2	25.3	1	1.20	1	59.75	1	6	1
	المتوسط	13.79		2.17		25.73		1.67		55.73		9.97	
البنك الوطني	2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	2014	20.41	1	1.58	2	32.8	3	0.73	2	52.5	1	4.8	1
	2017	15.95	1	2.35	2	30.5	2	0.94	1	72.3	4	5.3	1
	المتوسط	18.18		1.965		31.65		0.835		62.4		5.05	
بنك الاستثمار الفلسطيني	2011	31.72	1	9.7	5	36	3	1	1	45.5	1	8.9	1
	2014	34.6	1	6.9	3	34.5	3	0.93	1	42.1	1	7	1
	2017	26.92	1	2.6	2	33.8	3	0.98	1	61.4	2	9	1
	المتوسط	31.08		6.4		34.8		1.0		49.7		8.3	
بنك القدس	2011	21.98	1	4.3	3	35.7	3	1	1	71.2	4	1.6	1
	2014	16.98	1	2.6	2	32.5	3	1.2	1	57.2	1	4.7	1
	2017	13.02	2	2.2	2	33.2	3	1.1	1	70.2	4	1.2	1
	المتوسط	17.33		3.03		33.80		1.10		66.20		2.50	

من الجدول السابق تبين ما يلي:

1.كفاية رأس المال: بينت السلسلة الزمنية أن: بنك الوطني والاستثمار الفلسطيني سجلا معدل كفاية رأس مال قوي باتجاه سلسلة زمنية مستقرة, بينما مصرف فلسطين حافظ على كفاية رأس مال مرضية باتجاه سلسلة زمنية مستقرة, في حين أن بنك القدس تغيرت النتائج من معدل كفاية قوي إلى الفئة الثانية بمعدل مرضي -اتجاه سالب- لكن ما زال ذلك لا يشكل خطر يستدعي اتخاذ اجراءات رقابية خارجية.

أقل معدل لكفاية رأس المال (13.11%) كانت في عام 2014 في بنك فلسطين برتبة تصنيفها (2) مرضي, أما أكبر معدل كان (34.6%) في عام 2014 في بنك الاستثمار الفلسطيني، ورتبة تصنيف (1) قوي.

هناك اختلاف بين المتوسط الحسابي لكفاية رأس المال في المصارف عينة الدراسة, حيث بلغ المتوسط الحسابي (31.08%) لمصرف الاستثمار الفلسطيني وهو الأعلى في المتوسطات، في حين بلغ المتوسط الحسابي (13.79%) لمصرف فلسطين وهو الأدنى في المتوسطات، وبشكل عام أن معدل كافية رأس المال للمصارف جاءت ما بين رتبة تصنيف (1) قوي, ورتبة تصنيف (2) مرضي, وهذا مؤشر أيجابي يدل على أن المقدار المطلوب من رأس المال المصرفي متوفر لموازنة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل, وبالتالي مواجهة الصدمات التي قد تواجه بنود الميزانية.

التقييم: تتمتع المصارف التقليدية بالصلابة محققة مستوى مرضي للملاءة المصرفية لحماية حقوق الدائنين والمودعين في ظل شمول مالي نامية.

2.جودة الأصول: جاء اتجاه السلسلة الزمنية في المصارف عينة الدراسة على النحو التالي: بنك فلسطين والبنك الوطني حافظا على جودة أصول مرضية باتجاه سلسلة زمنية مستقرة, وأن بنك الأستثمار وبنك القدس تمتعا باتجاه سلسلة زمنية إيجابية بالخروج من الرتبة (5) الخطير جداُ, والرتبة (3) متعادل على الترتيب إلى الرتبة (2) مرضي.

أقل معدل لجودة الأصول (1.58%) كانت في عام 2014 في البنك الوطني برتبة تصنيفها (1) قوي, أما أكبر معدل كان (9.7%) في عام 2011 في بنك الاستثمار الفلسطيني، ورتبة تصنيف (5) خطير جدا.

أن هناك اختلاف بين المتوسط الحسابي لجودة الأصول في المصارف عينة الدراسة, حيث بلغ المتوسط الحسابي (6.4%) لمصرف الاستثمار الفلسطيني وهو الأعلى في المتوسطات، في حين بلغ المتوسط الحسابي (1.965%) للبنك وهو الأدنى في المتوسطات، وبشكل عام أن معدل جودة الأصول لغالبية المصارف في الفترتين الاخيرتين 2014-2017 جاءت برتبة تصنيف (2) مرضي, وهذا. يدل على أن الموجودات المصرفية (الأصول) لدى المصارف عينة الدراسة جيدة وتمثل الجزء الحاسم في نشاط المصف والذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات.

التقييم: تسجل المصارف التقليدية مؤشر أيجابي في جودة أصولها تدل على صلابة توظيفاتها الإئتمانية, في ظل مستويات شمول مالي نامية .

3. جودة الإدارة: جاء اتجاه السلسلة الزمنية في المصارف عينة الدراسة على النحو التالي: سجل مصرفي (فلسطين- الوطني) جودة إدارة قوية ومرضية على الترتيب باتجاه سلسلة زمنية ايجابية, بينما سجلت مصارف (الاستثمار- القدس) تصنيف رتبة (3) بأداء إدارة متعادل قد يشكل خطر مستقبلي في حال عدم اتخاذ اجراءات إدارية ورقابية.

أقل معدل لجودة الإدارة (25.2%) كانت في عام 2014 في بنك فلسطين برتبة تصنيفها (1) قوي, أما أكبر معدل كان (35.7%) في عام 2011 في بنك القدس، ورتبة تصنيف (3) متعادل.

أن هناك اختلاف بين المتوسط الحسابي لجودة الإدارة في المصارف عينة الدراسة, حيث بلغ المتوسط الحسابي (34.8%) لمصرف الاستثمار الفلسطيني وهو الأعلى في المتوسطات، في حين بلغ المتوسط الحسابي (25.7%) لمصرف فلسطين وهو الأدنى في المتوسطات، وبشكل نلاحظ ان جودة الإدارة في مصرف فلسطين والوطني- جاءت ضمن مؤشر ايجابي برتبة

التصنيف (1) و(2) قوي ومرضي على الترتيب, بينما مصرف الأستثمار والقدس في رتبة (3) وهذا مؤشر غير أيجابي لتضخم المصاريف الإدارية والذي يتطلب بدوره اتخاذ اجراءات رقابية تصحيحية.

التقييم: تسجل المصارف التقليدية أداء إداري متعادل في ظل مستويات شمول مالي نامية.

4.**جودة العوائد:** جاء اتجاه السلسلة الزمنية في المصارف عينة الدراسة على النحو التالي: سجلت المصارف (فلسطين-الاستثمار الفلسطيني- القدس) جودة عوائد قوية باتجاه سلسلة زمنية مستقرة, بينما المصرف (الوطني) تمتع باتجاه سلسلة زمنية إيجابية من الرتبة (2) مرضي إلى الرتبة (1) قوي.

أقل معدل لجودة العوائد (0.73%) كانت في عام 2014 في البنك الوطني برتبة تصنيفها (2) مرضي, أما أكبر معدل كان (2.12%) في عام 2011 في بنك فلسطين، ورتبة تصنيف (1) قوي.

أن هناك اختلاف بين المتوسط الحسابي لجودة العوائد في المصارف عينة الدراسة, حيث بلغ المتوسط الحسابي (1.67%) لمصرف فلسطين وهو الأعلى في المتوسطات، في حين بلغ المتوسط الحسابي (0.835%) للمصرف الوطني وهو الأدنى في المتوسطات، وبشكل عام فإن معدل جودة العوائد للمصارف عينة الدراسة جاءت في رتبة التصنيف (1) قوي, وهذا مؤشر أيجابي يدل على ازدهار ربحية المصارف عينة الدراسة, ولكن قد يشير الإرتفاع العالي في معدل الربحية إلى سياسة إستثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر.

التقييم: تتمتع المصارف التقليدية بجودة عوائد مرتفعة في ظل مستويات شمول مالي نامية.

5. جودة السيولة: سجل سلسلة زمنية لبنك (فلسطين) جودة سيولة قوية باتجاه سلسلة زمنية مستقرة, بينما مصرف (الاستثمار الفلسطيني) تراجعت سلسلته الزمنية من جودة سيولة قوية إلى مرضية, بينما (الوطني- القدس) سجلا اتجاه سلسلة زمنية سلبية برتبة تصنيف (4) خطير.

أقل معدل لجودة السيولة (42.1%) في عام 2014 لبنك الاستثمار الفلسطيني برتبة تصنيفها (1) قوي, أما أكبر معدل كان (72.3%) في عام 2017 في البنك الوطني، ورتبة تصنيف (4) خطير.

أن هناك اختلاف بين المتوسط الحسابي لجودة السيولة في المصارف عينة الدراسة, حيث بلغ المتوسط الحسابي (66.2%) لمصرف القدس وهو الأعلى في المتوسطات، في حين بلغ المتوسط الحسابي (49.67%) لمصرف الاستثمار الفلسطيني وهو الأدنى في المتوسطات، وبشكل عام نلاحظ ان جودة السيولة لمصرف فلسطين والاستثمار الفلسطيني جاءت برتبة (1) و (2) قوي ومرضي على الترتيب, بينما الوطني والقدس سجلا في عام 2017 رتبة تصنيف (4) خطير, وهذا مؤشر سلبي يدل على امكانية تعرض هذه المصارف لمخاطر السيولة في حال ظهور الأزمات الداخلية والخارجية, ومن ثم تعرض البنك لطلبات سحب مفاجئة وكبيرة واختلال ثقة المودعين قد تهدد استمراريته, مما يتطلب تدخل سلطة النقد الفلسطينية لاتخاذ اجراءات رقابية لتصويب تدني مستويات السيولة.

التقييم: أن معظم المصارف التقليدية لا تقدم أداء قوي في مؤشر السيولة مؤخراً في ظل مستويات شمول مالي نامية.

6. الحساسية لمخاطر السوق: اتجاه السلسلة الزمنية في المصارف عينة الدراسة مستقر برتبة تصنيف (1) قوية.

أقل معدل لحساسية المصارف لمخاطر السوق (6%) كانت في عام 2017 في بنك فلسطين برتبة تصنيف (1) قوي, أما أكبر معدل كان (13.4%) لنفس البنك في عام 2011 برتبة تصنيف (1) قوي.

أن هناك اختلاف بين المتوسط الحسابي للحساسية لمخاطر السوق في المصارف عينة الدراسة, حيث بلغ المتوسط الحسابي (9.97%) لمصرف فلسطين وهو الأعلى في المتوسطات، في حين بلغ المتوسط الحسابي (2.5%) لمصرف القدس وهو الأدنى في المتوسطات، وبشكل عام نلاحظ أن جميع المصارف سجلت تصنيف قوي, وهذا مؤشر أيجابي يدل على

عدم افراط المصارف في توظيف مواردها المالية في استثمارات ومضاربات تداول ثانوية في الأسواق المالية قد تؤثر سلباً على المركز المالي للمصرف.

التقييم: تتمتع المصارف التقليدية بالصلابة في مواجهة مخاطر الأسوق المالية في ظل مستويات شمول مالي نامية.

المرحلة الثانية: التحليل المالي لأداء المصارف التقليدية الكلي وفق التصنيف المركب لـ CAMELS.

بناء على التحليل المالي للمتغيرات التابعة أعلاه ووفق وزن الأهمية النسبية لهذه المتغيرات, فقد قام الباحث باحتساب التصنف المركب للمصارف التقليدية المدرجة ببورصة فلسطين باستخدام نموذج CAMELS المبين بالجدول أدناه, والذي خرج بالنتائج التالية:
سجل بنك فلسطين أداء قوي باتجاه سلسلة زمنية ايجابية انتقل بها من الرتبة (2) مرضي إلى الرتبة (1) قوي, بينما سجلت المصارف الاخرى رتبة تصنيف (2) مرضية باتجاه سلسلة زمنية مستقرة.

التقييم العام: أن الشمول المالي في فلسطين حافظ على مستوى أداء المصارف التقليدية دون أثر سلبي, وفق نتائج مؤشر CAMELS كما في الجدول (10).

الجدول (10) تصنيف المصارف التقليدية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج CAMELS

المصرف	السنة	نتائج التصنيف المركب لمكونات مؤشر CAMELS						قياس الأداء المصرفي الكلي رتبة (1-5)		
		S	L	E	M	A	C			
		%10	%10	%15	25 %	%20	%20	الدرجة	الرتبة	التقييم
بنك فلسطين	2011	1	1	1	2	2	2	1.65	2	مرضي
	2014	1	1	1	1	2	2	1.4	1	قوي
	2017	1	1	1	1	2	2	1.5	1	قوي
البنك الوطني	2011	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	2014	1	1	2	3	2	1	1.85	2	مرضي
	2017	1	4	1	2	2	1	1.75	2	مرضي
بنك الاستثمار الفلسطيني	2011	1	1	1	3	5	1	2.3	2	مرضي
	2014	1	1	1	3	3	1	1.9	2	مرضي
	2017	1	2	1	3	2	1	1.8	2	مرضي
بنك القدس	2011	1	4	1	3	3	1	2.2	2	مرضي
	2014	1	1	1	3	2	1	1.7	2	مرضي
	2017	1	4	1	3	2	2	2.2	2	مرضي

*** التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة واختبار الفرضيات:** وفق تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتعرف على قوة العلاقة بين المتغيرات وصولاً إلى اختبار ومناقشة فرضيات الدراسة, وبيان نتائج هذا الاختبار ومن ثم الخروج بمجموعة من التوصيات التي تحقق أهداف الدراسة.

اختبار فرضيات الدراسة:

أولاً: اختبار الفرضيات الفرعية:

نتائج الفرض الفرعي الأول:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي في كفاية رأس مال المصارف التقليدية، كما يظهر في الجدول (11).

الجدول (11) نتائج الفرض الفرعي الأول

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعيار	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	مستوى الدلالة عند (0.05)
الثابت	22.450	10.140		2.214	.050	دالة
نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات	.005	.010	.126	1.552	.029	دالة
عدد فروع المصارف	-.512	.265	-2.305	-1.929	.086	غير دالة
عدد أجهزة الصراف الآلي	.351	.357	.715	.982	.352	غير دالة
نسبة الادخار	.170	.145	1.342	1.174	.027	دالة
نسبة الاقتراض	2.749	1.536	.433	1.790	.010	دالة
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F		5.253	القيمة الاحتمالية			0.01
قيمة معامل التحديد R^2		0.630	معامل الارتباط			0.794
قيمة معامل التحديد المعدل R^2		0.383				

وقد تبين من الجدول السابق أن: معامل الارتباط =(0.794) معامل التحديد = (0.630)، ومعامل التحديد المعدل = (0.383)، أي أن ما نسبته (38.3%) من التغير في كفاية رأس مال المصرف يعود للتغير في المتغيرات المستقلة الواردة أعلاه، والنسبة المتبقية (61.7%) تعود للتغير في عوامل لم تتناولها الدراسة.

- المتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) :(الثابت، بالغين يمتلكون حسابات، الادخار، الاقتراض)، فهي تؤثر في كفاية رأس مال المصارف.
- المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) :(الثابت، عدد الفروع ، عدد أجهزة الصراف الآلي)، فهي لا تؤثر في كفاية رأس مال المصارف.

ويعزو الباحث تأثير المتغيرات المستقلة: البالغين الذين يمتلكون حسابات، نسبة الادخار، نسبة الاقتراض في المتغير التابع كفاية رأس مال المصرف إلى طبيعة المنتجات المصرفية المقدمة للعملاء اصحاب الحسابات المصرفية والمتمثلة بالادخار والاقتراض والتي ترتبط بشكل مباشر بمخاطر كفاية رأس مال المصرف, فالعميل المودع لمدخراته يهتم بكفاية رأس مال المصرف كخط دفاع ثاني للحصول على أمواله في حال أعسار المصرف, والعميل المقترض يهتم بكفاية رأس مال المصرف مما يمنحه شروط اقتراض أيسر, ومرونة في سداد الأقساط.

وذلك بخلاف الخدمات المالية الأخرى التي تقدمها المصارف لعملاءها من خلال نافذة فروعها أو أجهزة الصراف الآلي, والغير مرتبط طبيعتها بكفاية رأس مال المصرف, حيث ينحصر دورها في تسهيل وصول المنتجات المالية للعملاء واتمام معاملاتهم.

قيمة (ف) بلغت (5.253) بمستوى معنوية (0.01) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.

وبذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل: يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي في كفاية رأس مال المصارف التقليدية.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة Widarwati, Sari & Nurmalasari (2019) التي اظهرت ان تمويل المنشات في ظل الإدماج المالي قد يكون له اثر إيجابي على استقرار النظام المالي من حيث الزيادة في تنويع الأصول المصرفية (القروض) كعنصر مؤثر في كفاية رأس المال.

نتائج الفرض الفرعي الثاني:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي في جودة أصول المصارف التقليدية، كما في الجدول (12).

الجدول (12) نتائج الفرض الفرعي الثاني

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعيار	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	مستوى الدلالة عند (0.05)
الثابت	8.391	2.713		3.093	.011	دالة
نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات	.096	.097	.249	.990	.346	غير دالة
عدد فروع المصارف	-.229	.069	-3.744	-3.330	.008	دالة
عدد أجهزة الصراف الآلي	.093	.094	.686	1.988	.034	دالة
نسبة الادخار	.104	.040	2.967	2.612	.026	دالة
نسبة الاقتراض	-.715	.423	-.409	-1.691	.122	غير دالة
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F	8.101		القيمة الاحتمالية		0.007	
قيمة معامل التحديد R2	0.764		معامل الارتباط		0.702	
قيمة معامل التحديد المعدل R2	0.583					

وقد تبين من الجدول السابق أن: معامل الارتباط =(0.702) معامل التحديد = (0.764)، ومعامل التحديد المعدل = (0.583)، أي أن ما نسبته (58.3%) من التغير في جودة الأصول المصرفية يعود للتغير في المتغيرات المستقلة الواردة أعلاه، والنسبة المتبقية (41.7%) تعود للتغير في عوامل لم تتناولها الدراسة.

- المتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) :(الثابت، عدد الفروع ، عدد أجهزة الصراف الآلي، الادخار)، فهي تؤثر في جودة الأصول المصرفية.
- المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) :(نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات، الاقتراض)، فهي لاتؤثر في جودة الأصول المصرفية.

ويعزو الباحث وجود دلالة بين المتغير المستقل نسبة الادخار في جودة الأصول إلى العلاقة الموجبة بين المتغيرين فكلما إرتفعت قيمة الودائع الادخارية وثبتت لآجال طويلة, منح ذلك المصرف مرونه عالية في توظيف أصوله وتقديم التسهيلات بجودة عالية, مع ملاحظة أن الدلالة الإحصائية لعدد الفروع يعزى إلى تحقق بعد الوصول للفئات المستبعدة, فكلما زاد الانتشار الجغرافي المصرفي في المناطق المهمشة مالياً, كلما ادى ذلك لتمكينهم من استخدام الأصول المصرفية والتسهيلات الأئتمانية.

أما بخصوص عدم وجود دلالة إحصائية لنسبة الاقتراض في جودة الأصول يعود إلى انخفاض نسبة القروض المتعثرة مقارنة بإجمالي القروض لدى المصارف الفلسطينية مما يقلل من أثر تعرض البنك لمخاطر الاقتراض, أما فيما يخص البالغين الذين يمتلكون حسابات رسمية فيفسر ذلك على ان البالغين يولون استخدام الحسابات المصرفية في الحصول على الخدمات المالية, وليس في الأقتراض كدرجة أولى.

قيمة (ف) بلغت (8.101) بمستوى معنوية (0.007) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.

وبذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل: يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي في جودة أصول المصارف التقليدية.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة Musau, Muathe & Mwangi (2018) بأن الاشتمال المالي له علاقة بتعزيز ودائع وقروض المصرف. أما دراسة Shihadeh (2020) فقد توصلت إلى أن زيادة الشمول في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يمكن أن يقلل من المخاطر المصرفية مقاسه بالقروض المتعثرة والتي تمثل أهم مكونات الأصول المصرفية.

نتائج الفرض الفرعي الثالث:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي في جودة إدارة المصارف التقليدية، كما في الجدول (13).

الجدول (13) نتائج الفرض الفرعي الثالث

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعيار	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	مستوى الدلالة عند (0.05)
الثابت	14.398	8.610		1.672	.125	غير دالة
نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات	1.337	.309	.916	4.328	.001	دالة
عدد فروع المصارف	.003	.218	.014	.015	.988	غير دالة
عدد أجهزة الصراف الآلي	.138	.298	.270	.462	.654	غير دالة
نسبة الادخار	-.026	.126	-.201	-.210	.838	غير دالة
نسبة الاقتراض	-2.814	1.341	-.426	-2.098	.062	غير دالة
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F		4.785	القيمة الاحتمالية			0.017
قيمة معامل التحديد R2		0.705	معامل الارتباط			0.840
قيمة معامل التحديد المعدل R2		.558				

وقد تبين من الجدول السابق أن:معامل الارتباط =(0.840) معامل التحديد = (0.705)، ومعامل التحديد المعدل = (0.558)، أي أن ما نسبته (55.8%) من التغير في جودة الإدارة المصرفية يعود للتغير في المتغيرات المستقلة الواردة أعلاه، والنسبة المتبقية (44.2%) تعود للتغير في عوامل لم تتناولها الدراسة.

- المتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) :(نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات)، فهي تؤثر في جودة الإدارة المصرفية.
- المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) :(الثابت،أجهزة الصراف،الفروع ،الادخار,الاقتراض)، فهي لا تؤثر في جودة الإدارة المصرفية

ويعزو الباحث أن المتغير المستقل: نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات يؤثر في المتغير التابع جودة الإدارة إلى تنافس الإدارة المصرفية في زيادة الحصة السوقية فيما يخص العملاء الجدد الذين يمتلكون الحسابات المصرفية.

بينما المتغيرات المستقلة الأخرى عدد أجهزة الصراف والفروع والإدخار والاقتراض والتي لا تمثل دلالة احصائية في جودة الإدارة يعزوها الباحث إلى نقص السيولة النقدية في المجتمع الفلسطيني, بالإضافة إلى أن عدد الفروع والصراف الآلي عناصر مساعدة لتسهيل الخدمات.

قيمة (ف) بلغت (4.785) بمستوى معنوية (0.017) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.

وبذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل: يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي في جودة إدارة المصارف التقليدية.

نتائج الفرض الفرعي الرابع:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي في جودة عوائد المصارف التقليدية، كما في الجدول (14).

الجدول (14) نتائج الفرض الفرعي الرابع

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعيار	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	مستوى الدلالة عند (0.05)
الثابت	.030	.663		-.008	.994	غير دالة
نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات	.243	.024	.520	1.761	.019	دالة
عدد فروع المصارف	. 16	.017	.702	.533	.040	دالة
عدد أجهزة الصراف الآلي	.017	.023	.869	1.069	.310	غير دالة
نسبة الادخار	-.010	.010	-1.490	-1.119	.029	دالة
نسبة الاقتراض	-.074	.103	-.165	-.581	.574	غير دالة

تحليل التباين ANOVA

قيمة اختبار F	4.9	القيمة الاحتمالية	0.027
قيمة معامل التحديد R2	0.428	معامل الارتباط	0.654
قيمة معامل التحديد المعدل R2	0.332		

وقد تبين من الجدول السابق أن: معامل الارتباط =(0.654) معامل التحديد = (0.428)، ومعامل التحديد المعدل = (0.332)، أي أن ما نسبته (33.2%) من التغير في جودة العوائد المصرفية يعود للتغير في المتغيرات المستقلة الواردة أعلاه، والنسبة المتبقية (66.8%) تعود للتغير في عوامل لم تتناولها الدراسة.

- المتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) :(البالغين الذين يمتلكون حسابات ، عدد الفروع، نسبة الادخار)، فهي تؤثر في جودة العوائد المصرفية.
- المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) :(الثابت، عدد أجهزة الصراف ، نسبة الاقتراض)، فهي لا تؤثر في جودة العوائد المصرفية.

ويعزو الباحث إلى أن المتغيرات المستقلة: البالغين الذين يمتلكون حسابات، عدد الفروع، والادخار ذات دلالة تؤثر على المتغير التابع جودة العوائد إلى ارتفاع الأهمية النسبية للعمولات والإيرادات الدائنة (الناتجة عن تقديم خدمات إدارة الحسابات وايداع المدخرات) في صافي ربحية المصرف, اما فيما يخص الفروع لكونها عنصر ذو وزن نسبي مؤثر في إجمالي الأصول والتي من خلالها تم تقييم الإيرادات.

أما المتغير المستقل: أجهزة الصراف الآلي لا تؤثر على جودة الإيرادات كونها وسيلة مساعدة لتسهيل تقديم الخدمة المصرفية, وتأثيرها على جودة الإيرادات غير ذات علاقة وظيفية, أما فيما يخص نسبة الاقتراض كمتغير مستقل لا يؤثر على جودة العوائد فهذا مؤشر سلبي يعكس توجه المصارف الفلسطينية في تحقيق عوائدها من خلال تقديم خدمات الوساطة المالية, وعزوفها عن تقديم التسهيلات الإئتمانية للقطاعات الانتاجية التنموية والتي تمثل جوهر العملية المصرفية, والتي قد تفسر عدم المشاركة الفعالة للمصارف في التنمية المجتمعية.

أن قيمة (ف) بلغت (4.9) بمستوى معنوية (0.027) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.

وبذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل: يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي في جودة عوائد المصارف التقليدية.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة Oranga & Ondabu (2018) التي أظهرت لانتشار فروع بنوك كينيا أثر إيجابي قوي على الأداء من حيث العوائد على الأسهم, على خلاف دراسة Shihadeh (2020) التي توصلت لعدم وجود علاقة كبيرة بين

الإختراق المصرفي والعائد على متوسط الأصول، والعلاقة لا تزال إيجابية. بينما توصلت دراسة Ikram & Lohdi(2015) إلى أن هناك علاقة ضئيلة للاشتمال المالي وربحية البنك. ولم ترفض الفرضيات ويعزى ذلك في أن معظم المنتجات المالية للبنوك حالياً غير مصممة للسكان المحرومين.

نتائج الفرض الفرعي الخامس:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي في جودة سيولة المصارف التقليدية، كما في الجدول (15).

الجدول (15) نتائج الفرض الفرعي الخامس

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعيار	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	مستوى الدلالة عند (0.05)
الثابت	-17.695	12.316		-1.437	.181	غير دالة
نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات	2.124	.442	.719	4.807	.001	دالة
عدد فروع المصارف	.715	.312	1.529	2.288	.045	دالة
عدد أجهزة الصراف الآلي	.505	.426	.488	1.184	.264	غير دالة
نسبة الادخار	.470	.180	1.759	2.605	.026	دالة
نسبة الاقتراض	.736	1.919	.055	2.384	.009	دالة
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F	11.593		القيمة الاحتمالية		0.001	
قيمة معامل التحديد R2	0.853		معامل الارتباط		0.924	
قيمة معامل التحديد المعدل R2	0.779					

وقد تبين من الجدول السابق أن: معامل الارتباط =(0.924) معامل التحديد = (0.853)، ومعامل التحديد المعدل= (0.779)، أي أن ما نسبته (77.9%) من التغير في جودة السيولة المصرفية يعود للتغير في المتغيرات المستقلة الواردة أعلاه، والنسبة المتبقية (22.1%) تعود للتغير في عوامل لم تتناولها الدراسة.

- المتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) :(بالغين يمتلكون حسابات، الفروع ،الادخار،الاقتراض)، فهي تؤثر في جودة السيولة المصرفية.
- المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) :(الثابت، عدد أجهزة الصراف الآلي)، فهي لا تؤثر في جودة السيولة المصرفية.

ويعزو الباحث إلى أن جميع المتغيرات المستقلة: البالغين الذين يمتلكون حسابات، عدد فروع المصرف، الادخار، والاقتراض ذات دلالة إحصائية مؤثرة في المتغير التابع: السيولة المصرفية, إلى كونها ذات علاقة سببية تؤثر على ارتفاع أو انخفاض معدلات السيولة فنجد أن البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية وعدد الفروع يؤثران على السيولة من خلال السحب والايداع النقدي, بينما مستوى الادخار وآجالة ذو علاقة طردية مع السيولة بخلاف مستويات التوسع في منح القروض والتي تؤدي لتعرض المصرف لمخاطر السيولة, وعدم كفايتها.

في حين أن أجهزة الصراف الآلي لا تمثل علاقة وظيفية مباشرة على السيولة كونها وسيلة مساعدة لتسهيل تقديم الخدمة المصرفية.

أن قيمة (ف) بلغت (11.593) بمستوى معنوية (0.001) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.

وبذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل: يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي في جودة السيولة في المصارف التقليدية.

واتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة Oranga & Ondabu (2018) إلى أن برامج محو الأمية المالية للشمول المالي قد تحسنت ولها تأثير إيجابي على تحسين الادخار (الودائع) من قبل العملاء. وجاءت ذلك متماشياً مع دراسة Musau, Muathe & Mwangi (2018) بأن الاشتمال المالي له علاقة بتعزيز الودائع والقروض. مع ملاحظة أن كل من حجم الودائع والقروض المصرفية يمثل عنصر أساس في تحديد مستويات السيولة.

نتائج الفرض الفرعي السادس:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي في حساسية المصارف التقليدية لمخاطر السوق، كما في الجدول (16).

الجدول (16) نتائج الفرض الفرعي السادس

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعيار	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	مستوى الدلالة عند (0.05)
الثابت	.307	.126		2.442	.035	دالة
نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات	.042	.005	1.037	9.218	.000	دالة
عدد فروع المصارف	.000	.003	-.044	-.087	.932	غير دالة
عدد أجهزة الصراف الآلي	.003	.004	.238	.766	.461	غير دالة
نسبة الادخار	-.001	.002	-.166	-.328	.750	غير دالة
نسبة الاقتراض	-.057	.020	-.315	-2.915	.015	دالة
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F	22.034		القيمة الاحتمالية		0.000	
قيمة معامل التحديد R2	0.917		معامل الارتباط		0.957	
قيمة معامل التحديد المعدل R2	0.875					

وقد تبين من الجدول السابق أن: معامل الارتباط =(0.957) معامل التحديد = (0.917)، ومعامل التحديد المعدل = (0.875)، أي أن ما نسبته (87.5%) من التغير في حساسية المصرف يعود للتغير في المتغيرات المستقلة الواردة أعلاه، والنسبة المتبقية (12.5%) تعود للتغير في عوامل لم تتناولها الدراسة.

- المتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) :(الثابت، بالغين يمتلكون حسابات، الاقتراض)، فهي تؤثر في حساسية المصارف التقليدية.
- المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) :(أجهزة الصراف، الفروع، نسبة الادخار)، فهي لا تؤثر في حساسية المصارف التقليدية.

ويعزو الباحث ان المتغيرات المستقلة: البالغين الذين يمتلكون حسابات، نسبة الاقتراض ذات تأثير على حساسية المصرف لمخاطر السوق إلى العلاقة الوظيفية بين امتلاك الحسابات المصرفية وإدارة المحافظ الإستثمارية حيث يتم التداول ونقل ملكية الأوراق المالية وفوائدها من خلال المقاصة بين حسابات عملاء المصرف ومحفظة الأوراق المالية الخاصة بالمصرف, في حين ان الباحث يرى ان معدلات الإقراض لدى المصرف تؤثر على حجم المحفظة الاستثمارية لدى المصرف, للعلاقة العكسية ففي حالة انخفاض التسهيلات الائتمانية تلجأ المصارف إلى توظيف أموالها في الاسواق المالية وعدم تعطيلها والحد من تكلفتها.

في حين ان المتغيرات المستقلة: أجهزة الصراف الآلي ، فروع المصرف، نسبة الادخار لا تؤثر على حساسية المصرف لمخاطر السوق لعدم وجود رابط وظيفي بين هذه المتغيرات ومحفظة المصرف للأوراق المالية.

أن قيمة (ف) بلغت (22.034) بمستوى معنوية (0.000) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.

وبذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل: يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي في حساسية المصارف التقليدية.

واتفقت هذه النتائج مع دراسة Shihadeh, (2020)في أن تعزيز مستوى الشمول المالي يمكن أن يستفاد منه في الحد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا, ودراسة Shihadeh & Liu (2019) التي أظهرت أن تعزيز الاشتمال المالي من خلال انتشار فروع البنوك له أثر واضح على مخاطر البنك. في حين اختلفت نتائج دراسة Widarwati, Sari & Nurmalasari(2019) بأن الإدماج المالي تؤدي آثاره السلبية لانخفاض معايير الائتمان بسبب تخفيض شروط القروض، مما يرفع مستوى المخاطر المصرفية. وفي دراسة Musau, Muathe & Mwangi (2018) أن زيادة الاشتمال المالي تؤدي إلى زيادة في القروض التي تعرض استقرار المصارف التجارية للخطر بزيادة مخاطر الائتمان, ويعزوا الباحث التعارض في النتائج إلي اختلاف نوع المخاطر التي تم تقييم أثر الشمول عليها ففي الدراستين الأخيرتين تم تقييم مخاطر الإئتمان في حين أن الدراسة الحالية قيمت مخاطر الحساسية تجاة مخاطر السوق المالي.

ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي على أداء المصارف التقليدية، كما في الجدول (17).

الجدول (17) نتائج الفرضية الرئيسية

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعيار	معاملات الانحدار المعيارية Beta	قيمة t	القيمة الاحتمالية sig.	مستوى الدلالة عند (0.05)
الثابت	-49.627	74.207		-.669	.516	غير دالة
بالغين يمتلكون حسابات	6.187	2.593	.553	2.386	.034	دالة
عدد فروع المصارف	3.253	1.859	1.823	1.750	.106	غير دالة
عدد أجهزة الصراف الآلي	-8.287	2.411	-2.107	-3.437	.005	دالة
نسبة الأدخار	-.117	1.090	-.114	-.107	.917	غير دالة
نسبة الاقتراض	4.786	11.168	.099	.429	.676	غير دالة
تحليل التباين ANOVA						
قيمة اختبار F		4.127	القيمة الاحتمالية			.05
قيمة معامل التحديد R2		0.610	معامل الارتباط			0.781
قيمة معامل التحديد المعدل R2		0.415				

وقد تبين من الجدول السابق أن: معامل الارتباط (0.781) معامل التحديد (0.610) ومعامل التحديد المعدل (0.415)، أي أن ما نسبته (41.5%) من التغير في أداء المصارف يعود للمتغيرات المستقلة الواردة اعلاه، و (48.5%) المتبقية تعود لعوامل أخرى لم يتناولها البحث.

- المتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) :(عدد أجهزة الصراف الآلي، البالغين الذين يمتلكون حسابات)، فهي تؤثر في الأداء المصرفي.
- المتغيرات ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) : (الثابت، عدد فروع المصرف، نسبة الادخار، الاقتراض)، فهي لا تؤثر في الأداء المصرفي.

ويعزو الباحث ذلك الى التفسير من خلال طرفي الشمول المالي كما يلي:

- جهة العرض (المصارف): يعود تفسير ذلك إلى طبيعة النشاط الرئيس الذي تقوم عليه وظيفة المصارف التقليدية المدرجة ببورصة فلسطين, حيث تشير هذه الدلالة إلى تفضيل المصارف تقديم الخدمات المالية لعملاءها القائمة على المقاصة باستلام وتسليم الأموال, والمدفوعات والخدمات الأخرى والتي تتم من خلال أجهزة الصراف وحسابات البالغين الرسمية مقارنة بتقديم المنتجات المصرفية والتي تمثل الوظيفة التقليدية للصيرفة من حيث الادخار وتقديم القروض

للقطاعات طالبة التمويل, لاسباب خارجية من جهة, ولتجنب المصارف للتعرض لمخاطر الإقراض وسعر الفائدة والسيولة من جهة اخرى, والذي بدوره يحد من دورها الحقيقي في المشاركة في التنمية, ليكون تعزيز الشمول المالي شكلاً, ومفرغا من محتواه ومضمونه بتحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية.

- جهة الطلب (الفئات المستبعدة مالياً): يعود تفسير ذلك إلى عزوف هذه الفئات عن اللجوء للمالية الرسمية للحصول على المنتجات المالية كالإيداع والاقتراض, وذلك لأسباب عدة تمثل أسباب الاقصاء المالي مثل عدم ملائمة المنتجات المالية لاحتياجاتهم, وعدم توفر السيولة لدى هذه الفئات, والتكلفة المرتفعة للإقراض, وعدم توفر الأصول العينية لتقديمها كضمان مقابل الأئتمان, وأهمها ارتكاز المعاملات المصرفية الحالية على أسس ربوية لا تناسب المتطلبات الشريعة الإسلامية, مما يفسر أسباب تدني مستويات الشمول المالي في فلسطين.

أن قيمة (ف) بلغت (4.127) بمستوى معنوية (0.05) مما يؤكد على معنوية نموذج الانحدار.

وبذلك نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل: يوجد أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي في أداء المصارف التقليدية المدرجة في بورصة فلسطين.

واتفقت هذه النتائج مع بعض الدراسات كدراسة Mutinda, Jagongo & Kenyanya,(2018) في ابتكارات الإدماج المالي التي اعتمدتها المصارف التجارية في كينيا للفترة مثل ماكينات الصراف الآلى أثبتت أهميتها في التأثير على الأداء المالي, ودراسة Shihadeh,(2020) في أن تعزيز مستوى الشمول المالي يمكن أن يدعم أداء البنوك, ودراسة Li & (2019) Vitenu-Sackey في وجود أثر إيجابي على أداء المصارف مع نتائج مغريه تبين أن الاشتمال المالي يزيد من أداء المصارف في البلدان منخفضة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في منطقه غرب أفريقيا, واتفقت مع دراسة Oranga & Ondabu (2018) أن لانتشار أجهزه الصراف والخدمات المصرفية المتنقلة أثر إيجابي على الأداء المالي للمصارف المدرجة بورصة كينيا. وجاء ذلك متماشياً مع Nthambi (2015) في أن الاشتمال المالي له تأثير على الأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا, وفي دراسة عثمان, صالح (2018) اتفقت مع الدراسة الحالية في وجود علاقة تأثير لتطبيق سياسات الشمول المالي على الاستقرار المالي للبنوك التجارية المتداولة في البورصة المصرية.

واختلفت النتائج مع دراسة Shihadeh & Liu (2019) التي أظهرت أن تعزيز الاشتمال المالي من خلال فروع البنوك يمكن ان يعزز أداء البنك, وأيضاً مع ودراسة Li & Vitenu-Sackey(2019) في ان الودائع (الادخار) لها أثر إيجابي قوي على المصارف التجارية ويعزى الباحث ذلك لأختلاف العوامل الداخلية والخارجية لمجتمع وعينة الدراسة, مع اختلاف منهجية الدراسة.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- أن المصارف التقليدية المدرجة في بورصة فلسطين تقدم أداء يتراوح بين قوي ومرضي وفق نموذج (CAMELS) الأمريكي في ظل مستويات شمول مالي نامية في فلسطين (2011-2017).
- بين تحليل CAMELSللمصارف ان كفاية رأس مال وجودة الأصول والعوائد والحساسية جاءت في التصنيف القوي والمرضي, بينما جودة الإدارة متعادلة الأداء, وبين الخطير والقوي لجودة السيولة المصرفية.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للشمول المالي على أداء المصارف التقليدية المدرجة ببورصة فلسطين وفق مؤشر(CAMELS) الأمريكي, حيث بين معامل التحديد المعدل (R2) أن الشمول المالي قادر على تفسير ما نسبته 41,5% من التغير الحاصل في أداء المصارف التقليدية, وعلى المتغيرات التابعة بنسبة تأثير: (38.3% لكفاية رأس المال- 58.3% للأصول- 55.8% للإدارة- 33.2% للعوائد- 77.9% للسيولة- 87.5% للحساسية لمخاطر السوق).

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لمتغيرات الشمول المالي المستقلة: (الادخار بقيمة احتمالية 0.917- الاقتراض بقيمة احتمالية 0.676) على أداء المصارف التقليدية مما يفسر مستويات الشمول المتدنية في فلسطين في عدم ملائمة المنتجات المالية التقليدية -المبنية على أساس الفائدة- لمتطلبات الفئات المقصاة مالياً.

التوصيات:

- ضرورة اعتماد نموذج (CAMELS)الأمريكي لدى السلطات النقدية في تقييم أداء المصارف, وإلزام الإدارة المصرفية الأفصاح عن نتائج النموذج في التقارير والقوائم المالية الختامية.
- لزيادة الاختراق في مستويات الشمول على السلطات النقدية والإدارة المصرفية استحداث منتجات مالية تناسب متطلبات الفئات المقصاة مالياً:(الشباب والنساء والفقراء والشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر) وبما يتوافق مع متطلبات الشريعة وفق فكر الرواد المؤسسين والذي بدوره سيؤثر إيجاباً على أداء المصارف واستقرارها.
- لتحقيق أهداف الشمول المالي الاقتصادية والاجتماعية, وتجنب المحاذير الناتجة عن الأنظمة المالية التقليدية الرأسمالية, من الضرورة بمكان توجية المنتجات والخدمات المالية المصرفية نحو التمويل الإنتاجي القائم على أسس المشاركة.
- على السلطات النقدية التدخل فوراً باتخاذ اجراءات رقابية وتنظيمية تصحيحية لتقوية مركز السيولة لدى البنك الوطني وبنك القدس عملاً على ضمان أموال المودعين وتجنباً للوقوع في الإعسار المالي.
- على الإدارة المصرفية لبنك القدس والاستثمار الفلسطيني اتخاذ اجراءات إدارية تصحيحية للنظر في جودة الإدارة فيما يخص تضخم المصاريف الإدارية مقارنة بإجمالي الدخل.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: المراجع العربية

بنك الاستثمار الفلسطيني, (2011-2019). التقارير السنوية والبيانات المالية, فلسطين. https://www.pibbank.com/ar/reports/sec-19-20

البنك الدولي, (2014). الإشتمال المالي, تقرير التنمية المالية العالمية, البنك الدولي, واشنطن.

البنك الدولي, (2017). قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية, قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017.

البنك الدولي, (2018). مكاسب الشمول المالي, مكاسب الشمول المالي, مكاسب من أجل عالم مستدام, واشنطن, تصفح بتاريخ 2020/1/13م. (موثق-https://www.albankaldawli.org/ar/news/immersive-story/2018/05/18/gains-in-financial-inclusion-gains-for-a-sustainable-world)

البنك الدولي, (2018). تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2017, واشنطن.

البنك الوطني, (2011-2019). التقارير السنوية والبيانات المالية, فلسطين.https://www.tnb.ps/ar/report-list/annual-reports

بنك فلسطين, (2011-2019). التقارير السنوية والبيانات المالية, رام الله , فلسطين.

بنك فلسطين, (2016). بنك فلسطين يحصل على جائزة أفضل بنك في الشرق الأوسط في الشمول المالي للعام 2015, فلسطين تصفح بتاريخ 2019/6/7.https://bankofpalestine.com/ar/media-center/newsroom/details/528

بنك فلسطين, (2017). بنك فلسطين الأفضل في فلسطين في مجال الشمول المالي بحسب تصنيف اتحاد المصارف العربية, فلسطين, تصفح بتاريخ 2019/6/7.https://bankofpalestine.com/ar/media-center/newsroom/details/619

بنك فلسطين, (2017). The Banker: بنك فلسطين أفضل بنك في العالم في مجال الشمول المالي 2016 , فلسطين , تصفح بتاريخ 2019/6/7.https://www.bankofpalestine.com/ar/media-center/newsroom/details/584

بنك فلسطين (2018). بنك فلسطين يحصل على ثلاث جوائز من مجلة EMEA للعام 2018, فلسطين, تصفح بتاريخ 2019/6/7.https://bankofpalestine.com/ar/media-center/newsroom/details/645

بنك القدس, (2011-2019). التقارير السنوية والبيانات المالية, فلسطين.

الثويقب, عبدالله بن سعد, (2007). أساليب الاستثمار بالصناديق الاستثمارية في المصارف الإسلامية, رسالة ماجستير, جامعة الملك سعود, السعودية.

جبر, هشام, (2006). ادارة المصارف أصولها العلمية والعملية, ط2, جامعة النجاح, فلسطين.

جمعة, علي, (2010). ترتيب المقاصد الشرعية, المؤتمر الدولي: مقاصد الشريعة وقضايا العصر, المجلس الأعلى للشئون الإسلامية, وزارة الاوقاف المصرية, في الفترة 22-25 فبراير 2010.

سلطة النقد الفلسطينية, (2019). التقرير السنوي2018, دائرة الأبحاث والسياسات النقدية, رام الله, فلسطين.

سلطة النقد, هيئة سوق رأس المال الفلسطينية, (2017). الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين 2018-2025م, رام الله, فلسطين.

الساعاتي, عبدالرحيم عبدالحميد, (2018). نظرية الصيرفة الإسلامية.. الوساطة المالية بين الأصالة والواقعية, الأكاديمية الأوربية للتمويل والاقتصاد الأسلامي (ايفي),اسطنبول, تركيا, 16-17 أبريل 2018.

صندوق النقد العربي, (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالية والشمول المالي, أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية", أبو ظبي, الامارات العربية المتحدة.

صندوق النقد العربي, (2019). النهوض بالمشروعات متناهي الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية, الامارات العربية المتحدة.

صندوق النقد العربي, (2015). ورقة عمل بعنوان:حول متطلبات تبني إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية, الامارات العربية المتحدة.

صندوق النقد العربي, (2018). دراسة حول احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية, الدائرة الاقتصادية والفنية,أبوظبي, الامارات العربية المتحدة.

طالب, علاء فرحان و المشهداني, إيمان شيخاني, (2001). حوكمة المؤسسة والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف, ط 1, ,عمان,الاردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

عبدالله, سمير, (2016). الشمول المالي في فلسطين, معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس), القدس, فلسطين.

عبدو, عيشوش, (2009). تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية, رسالة ماجستير, جامعة الحج لخضر, باتنة, الجزائر.

عثمان, ياسمين مجدي رجب و صالح, محمد أحمد محمد, (2018). تأثير تطبيق الشمول المالي على الاستقرار المالي للقطاع المصرفي: دراسة تطبيقية, المؤتمر العلمي الثاني لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان: الأبعاد المحاسبية والمهنية للشمول المالي في إطار رؤية مصر 2030, كلية التجارة جامعة الإسكندرية, في الفترة 20-21 سبتمبر 2018.

مجلة إتحاد المصارف العربية, (2017). مسيرة اتحاد المصارف العربية في تعزيز الشمول المالي 2015..ونستمر, إدارة البحوث في الأمانة العامة لاتحاد المصارف العربية العدد442, سبتمبر 2017.

مجلة أيام المال والبنوك, (2018). محافظ سلطة النقد: أولويتنا تطبيق استراتيجية الشمول المالي ومشروع التقاص الإلكتروني, مقال صحفي, ص23.

مقداد, محمد و حلس, سالم (2005). دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين, بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول: الاستثمار والتمويل في فلسطين"بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة", المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة, الفترة من 8-10 مايو 2005, فلسطين.

المنجد, محمد صالح, (2012), الضروريات الخمس في مقاصد الشريعة, تصفح بتاريخ 2020/6/14.
https://almunajjid.com/courses/lessons/235

ثانيا: المراجع الأجنبية

Abbas, A. A., Obayes, A. K., & Abdulkadhim, A. Q., (2019). Use of CAMELS Standard in the Assessment of Iraqi Commercial Banks. International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding, 6(3), 24-48, ISSN 2364-5369.

Amidzic G., Massara A., André Mialou A. (2014). Assessing Countries' Financial Inclusion Standing—A New Composite Index. IMF Working Paper WP/14/36.

Alber, N., (2019). Determinants of Financial Inclusion: The Case of 125 Countries from 2004 to 2017. In Global Issues in Banking and Finance (pp. 1-10). Springer, Cham.

Babar, H. Z., & Zeb, G., (2011). Camel's rating system for banking industry in pakistan: does CAMELS system provide similar rating as PACRA system in assessing the performance of banks in Pakistan, Umeå University, Faculty of Social Sciences, Umeå School of Business.

Ben Naceur S., Barajas A., & Massara A., (2015). can Islamic banking increase financial inclusion, IMF working paper?

Boateng, K., (2019). Credit risk management and performance of banks in Ghana: The 'Camels' rating model approach. Kwadwo Boateng (2018). Credit Risk Management and Performance of Banks in Ghana: the 'Camels' Rating Model Approach. International Journal of Business and Management Invention, 8(02).

Cámara, N. & Tuesta, D. (2014). Measuring Financial Inclusion: A Multidimensional Index, BBVA Working Paper, No. 14/26.

ÇAĞIL, G. & MUKHTAROV, S., (2014). AZERBAYCAN TİCARİ BANKACILIK SEKTÖRÜNÜN CAMELS YÖNTEMİ İLE PERFORMANS ANALİZİ. Marmara Üniversitesi Öneri Dergisi. ISSN 1300-0845, ss 77-94.

Chakrabarty, Kamalesh, (2012), "Financial inclusion– issues in measurement & analysis", IFC Workshop on Financial Inclusion Indicators, Co-hosted by Bank Negara Malaysia ,5 – 6 Nov 2012, Sasana Kijang, Kuala Lumpur.

Cull, R., Ehrbeck ,T., & Holle, N., Financial Inclusion and Development: Recent Impact Evidence ,CGAP, World Bank ,2014.

Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., (2012). The Global Findex Database: Measuring Financial Inclusion. The World Bank.

Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., & Van Oudheusden, P., (2015). The global findex database 2014: Measuring financial inclusion around the world. The World Bank. http://documents.worldbank.org/curated/en/187761468179367706/pdf/WPS7255.pdf

Demirguc-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). The Global Findex Database 2017: Measuring financial inclusion and the fintech revolution. The World Bank. https://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1596/978-1-4648-1259-0.

FIDWG, (2011). Measuring Financial Inclusion: Core Set of Financial Inclusion Indicators, Alliance of Financial Inclusion.

Global Findex Database, (2018), The Little Data Book on Financial Inclusion 2018, World Bank Group. https://data.worldbank.org/products/data-books/little-data-book-on-financial-inclusion

Ikram, I., Lohdi, S., (2015). Impact of Financial Inclusion on Banks Profitability: An Empirical Study of Banking Sector of Karachi, Pakistan. International Journal of Management Sciences and Business Research. Vol-4, Issue 10.

Korynski, P., & Pytkowska, J. (2016). Measuring financial inclusion in the EU: financial inclusion score approach. Journal of Microfinance.

Masoud, O., Ghauri, S. M. K., & Aktan, B., (2016). Predicting Islamic banks performance through CAMELS rating model. Banks and Bank Systems, 11(3), 37-43.

Mehrotra N., Puhazhendhi V., Nair G., Sahoo, B.B. (2009). Financial inclusion - an Overview. Department of Economic Analysis and Research, National Bank for Agriculture and Rural Development (NABARD), Occasional Paper 48, Mumbai.

Musau, S., Muathe, S., & Mwangi, L., (2018). Financial inclusion, bank competitiveness and credit risk of commercial banks in Kenya. International Journal of Financial Research. Vol. 9, No. 1.

Mutinda, N., Jagongo, & Kenyanya, H., (2018). Financial Inclusion Innovations and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. International Journal of Management and Commerce Innovations ISSN 2348-7585

Nthambi, E. K., (2015). Financial inclusion, bank stability, bank ownership and financial performance of commercial banks in Kenya. Unpublished MBA Project, University of Nairobi.

Musau, S., Muathe, S., & Mwangi, L. (2018). Financial inclusion, bank competitiveness and credit risk of commercial banks in Kenya. International Journal of Financial Research. Vol. 9, No. 1.

Oranga, O., & Ondabu, I., (2018). Effect of Financial Inclusion on Financial Performance of Banks Listed At the Nairobi Securities Exchange in Kenya. International Journal of Scientific and Research Publications, Volume 8, Issue 5.

Rozzani, N., & Abdul Rahman, R. A., (2013). Camels and performance evaluation of banks in Malaysia: conventional versus Islamic. Journal of Islamic Finance and Business Research, 2(1), 36-45.

Samad, A. (2004). Performance of Interest-free Islamic banks vis-à-vis Interest-based Conventional Banks of Bahrain. *International Journal of Economics, Management and Accounting*, *12*(2).

Sarma, M. (2012). Index of Financial Inclusion—A measure of financial sector inclusiveness. Centre for International Trade and Development, School of International Studies Working Paper Jawaharlal Nehru University. Delhi, India.

Sarma, M., (2008). Index of Financial Inclusion, Indian Council for Research on International Economic Relations Working Paper, No. 215.

Shihadeh. F, (2020). The influence of financial inclusion on banks'performance and risk: new evidence from MENAP. Banks and Bank Systems,15(1), 59-71.

Shihadeh, F., & Liu, B., (2019). Does financial inclusion influence the banks risk and performance? Evidence from global prospects. Academy of Accounting and Financial Studies Journa, Volume 23, Issue 3

Vitenu-Sackey, P. A., & Li, J. H., (2019). Financial Inclusion and Banks Performance: An Empirical Study of 10 West African Countries Using Panel Cointegration FMOLS Regression Methodology. European Journal of Business and Managemen, Vol.11, No.21, 2019.

Wang, X. H., & shihadeh, F. H., (2015). Financial inclusion: policies, status, and challenges in Palestine. International journal of economics and finance, 7(8), 196.

Widarwati, E., Sari, P., & Nurmalasari, N., (2019). Role of Financial Inclusion to Stability: The Case of Indonesia's Sharia Banking. HOLISTICA—Journal of Business and Public Administration, 10(1), 7-15.

Werner, A., (2014) Can banks individually create money out of nothing? -The theories and the empirical evidence, International Review of Financial Analysis, 36 (2014), pp. 1-19.